الاصدار الثامن
أبريل 2024

استدامة

خلال فعاليات المنتدى الـ14 للمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة

المشاركون يوصون بتكثيف نشر ثقافة التنمية المستدامة

3 | قطاع المباني استحوذ على 37 ٪ من الطاقة التشغيلية العالمية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال 2022

5 | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:إطلاق سلسلة مقاطع فيديو لتوقعات الأطفال بشأن الأحوال الجوية لعام 2050 لتعزيز العمل المناخي العالمي

7 | الشركة تبرعت بـ 45 مليون دولار في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

8 | هيئة الأمم المتحدة للمرأة : التغير المناخي قد يؤثر على حياة 236 مليون امرأة وفتاة بحلول عام 2030

11 | لوفتهانزا تبيع أكثر من مليون تذكرة خضراء في عام واحد

13 | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسلط الضوء على حلول المناخ في مصر و11 دولة أخرى

15 | خلال فعاليات المنتدى الـ14 للمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة.. المشاركون يوصون بتكثيف نشر ثقافة التنمية المستدامة

23 | إيهاب شلبي: ملف التنمية المستدامة لديه القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر

24 | مدير «جرين شرم»: 70٪ من الانبعاثات الكربونية مصدرها المدن.. والعالم يتجه حاليًا نحو «المدن المستدامة»

25 | وفيق : الحصول على شهادات للمباني الخضراء أصبحت شيئًا إلزاميًا للمؤسسات

26 | ياسمين راشد: e-finance لا تدخر جهدًا في دعم التعليم التكنولوجي

27 | بعد موافقة الحكومة.. التفاصيل الكاملة والمرتكزات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2024-2025

31 | مبادرات مجتمعية من مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق الأمن الغذائي طوال شهر رمضان المُبارك

34 | تزامنًا مع اليوم العالمي للمياه.. كيف حققت الدولة المصرية استدامة الموارد المائية

قطاع المباني استحوذ على 37 ٪ من الطاقة التشغيلية العالمية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال 2022

كتب : محمد الغباشي

اعتمد ممثلو 70 دولة إعلان باريس "de Chaillot" ، وهو وثيقة تأسيسية للتعاون الدولي من شأنها أن تمكن من إحراز تقدم نحو التحول السريع والعادل والفعال لقطاع البناء ليصبح قادراً على الصمود في وجه تغير المناخ. وصدرت الوثيقة خلال المنتدى العالمي الأول للمباني والمناخ، الذي نظمته الحكومة الفرنسية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بدعم من التحالف العالمي للمباني والتشييد، مارس الجاري في باريس ، فرنسا. ويهدف إلى تسريع عملية إزالة الكربون في قطاع البناء وحصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية. ووفر المنتدى فرصة فريدة للتواصل مع الوزراء في جميع أنحاء العالم المسؤولين عن إزالة الكربون والمرونة في قطاعات المباني والعقارات والتشييد.

ووفقا لأحدث تقرير عن الحالة العالمية للمباني والتشييد، الصادر هذا الأسبوع عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتحالف العالمي للمباني والتشييد (GlobalABC)، يمثل قطاع البناء والتشييد أكثر من خمس انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. ويشير التقرير إلى أنه في عام 2022، استحوذ القطاع على 37 في المائة من الطاقة التشغيلية العالمية و انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالعمليات. وفي إعلان دي شليوت، يشير الوزراء الموقعون إلى أنه مع تسارع تغير المناخ، ستتعرض المباني بشكل متزايد للمخاطر المرتبطة بالمناخ، وخاصة التي تؤثر على البلدان والمدن النامية. علاوة على ذلك، بحلول عام 2050، سيعيش 68% من سكان العالم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب العالمي على المواد الخام بحلول عام 2060.

وأكد الوزراء الموقعون على إعلان باريس «de Chaillot» على أن حجم أعمال التجديد والتشييد للمباني المستدامة لا يزال غير كاف، مما يزيد من اتساع الفجوة بين مسار القطاع وهدف اتفاق باريس المتمثل في إبقاء ظاهرة الاحتباس الحراري أقل من 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2100. وأدانوا الأنشطة ومنها استمرار الاستثمار في الأنظمة والمباني ذات الكثافة الكربونية المفرطة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية لإنتاج مواد البناء، مما يؤثر على التنوع البيولوجي ويزيد التدهور البيئي.

68٪ من سكان العالم سيعيشون في المناطق الحضرية خلال 2050 ، وتوقعات بتضاعف الطلب العالمي على المواد الخام 2060.

وفي مواجهة حالة الطوارئ المناخية، يعد التحول السريع لقطاع المباني مطلبًا مباشرًا لتحقيق الأهداف التي حددها اتفاق باريس. ومع ذلك، فمن الضروري بناء هذا التحول مع جميع أصحاب المصلحة، مع رؤية مشتركة للتعاون والتنسيق، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات كل دولة. وأعرب الوزراء عن التزامهم بتنفيذ خرائط الطريق والأطر التنظيمية وقوانين البناء والطاقة الإلزامية للتحرك نحو المباني المحايدة للكربون.

والتزموا بتنفيذ إطار مالي مناسب يتضمن حوافز مالية وضريبية، وأدوات تنظيمية لزيادة حصة المباني المرنة التي تقترب من الصفر والمباني ذات التكلفة المعقولة. وتعهد الوزراء أيضًا بتعزيز اعتماد العلامات والمعايير والشهادات بالإضافة إلى اعتماد سياسات طموحة فيما يتعلق بالمشتريات العامة.

كما تعهدوا بتعزيز إنتاج وتطوير واستخدام مواد البناء منخفضة الكربون والمتينة والفعالة من حيث التكلفة بالإضافة إلى سلاسل القيمة التعاونية، بالإضافة إلى البحث وتطوير الحلول المبتكرة.

كما وعد الوزراء بتحسين المهارات من خلال تعزيز المعرفة المحلية، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجيات التخفيف والتكيف؛ تطوير حوكمة متعددة المستويات، والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، واتباع نهج أكثر تشاركية لضمان تنسيق التنفيذ؛ وتطوير الأدوات والأطر التنظيمية لجمع وتبادل البيانات وأفضل الممارسات.

ولضمان تنفيذ هذه الالتزامات، تعهد الوزراء بالاستفادة من جميع المنتديات الدولية مثل مجموعة السبع، ومجموعة العشرين، ومجموعة الـ 77، ومؤتمرات الأطراف بشأن المناخ لمزيد من دمج القضايا المحددة المتعلقة بالبناء والمباني. وأعلنوا عن إنشاء «مجلس حكومي دولي للمباني والمناخ» بتنسيق من GlobalABC لتسهيل ومراقبة تنفيذ أهداف ووسائل الإعلان.

ويمثل إعلان باريس «de Chaillot» خطوة حاسمة في التنفيذ العملي لاتفاق باريس. ولأول مرة، اتفق ممثلو الحكومة على إعلان مشترك لإشراك سلسلة القيمة بأكملها للقطاع في المرحلة الانتقالية. إن مشاركة أكثر من 1800 من أصحاب المصلحة من سلسلة القيمة هذه في المنتدى العالمي الأول للمباني والمناخ في باريس يومي 7 و 8 مارس 2024 هي أول ترجمة ملموسة لهذه التعبئة غير المسبوقة.

وقال السيد كريستوف بيتشو، وزير فرنسي: «لأول مرة، تلتزم 70 حكومة من جميع القارات بخارطة طريق عملية وملموسة مع آلية مراقبة لمعالجة تحديات إزالة الكربون، والقدرة على الصمود، والانتقال في قطاع المباني والمناخ». التحول البيئي والتماسك الإقليمي. «جنبًا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة، يتعهدون بتعزيز الأطر وتعبئة التمويل ومشاركة الحلول من جميع أنحاء العالم لتنفيذ اتفاق باريس، لقطاع يمثل 21٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة و 55٪ من الثروة العالمية . هذه لحظة مهمة للدبلوماسية والعمل المناخي".

وقالت ليجيا نورونها، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة ورئيسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: «سيعمل إعلان «de Chaillot» على تعزيز التعاون وتعزيز تنفيذ الإجراءات المناخية المحلية والوطنية والدولية في قطاع المباني والتشييد لدعم أهداف اتفاق باريس.

وتابعت قائلة «ستوفر الجولة التالية من المساهمات الوطنية المحددة، المقرر تقديمها بحلول أوائل عام 2025، فرصة عظيمة للانتقال من الطموح إلى العمل وتسريع التحول الذي نحتاجه». يشار إلى أن قطاع البناء والتشييد، المسؤول عن 37% من الانبعاثات العالمية، و50% من استخراج الموارد، و40% من النفايات، دورا حاسما في معالجة الأزمات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان الطبيعة، وعدم المساواة.

حتى وقت قريب، هيمنت الانبعاثات التشغيلية على الجهود الرامية إلى الوصول إلى صافي صفر من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050، في حين تجاهل العالم ما يطلق عليه الكربون الاستهلاكي. ويقصد بالكربون الاستهلاكي ما ينتج من الانبعاثات الصادرة عن المنازل الخاصة، والتي تعتمد بشكل كبير على استهلاك الطاقة، ويمكن تقسيمها إلى 3 مجالات رئيسية، المعيشة والتنقل والغذاء.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:إطلاق سلسلة مقاطع فيديو لتوقعات الأطفال بشأن الأحوال الجوية لعام 2050 لتعزيز العمل المناخي العالمي

كتب : محمد الغباشي

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حملة تلفزيونية جديدة «طقس الأطفال» بالشراكة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وقناة الطقس، العلامة التجارية الاستهلاكية الرائدة لشركة The Weather Company ، وذلك لتشجيع توقعات الأطفال World Kids بشأن الأحوال الجوية للعام 2050 للمشاهدين في 80 دولة ، بهدف تعزيز العمل المناخي واتخاذ قرارات تتماشى مع الاستدامة وتثقيف أنفسهم بشأن الحلول المناخية والعمل المناخي العالمي.

وبحسب الحملة الجديدة ، فإن مشاهدي التلفزيون العالمي الذين يتابعون تقارير الأحوال الجوية المحلية ينتظرون مفاجأة ـ توقعات خاصة من عام 2050. ورغم أن الشكل مألوف، فإن التوقعات ـ التي يرتكز عليها الأطفال ـ سوف تقدم توقعات خاصة للطقس لعام 2050.

وبدعم من مشاهير عالميين وسفراء النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الممثلة الماليزية الحائزة على جائزة الأوسكار ميشيل يوه، والممثل الأمريكي كوني بريتون، والممثل الدنماركي نيكولاي كوستر فالداو، تعد الحملة جزءا من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الوعي بآثار تغير المناخ وتعبئة الناس. في جميع أنحاء العالم لاتخاذ إجراءات مناخية هادفة للأجيال القادمة.

ويحذر المقطع التلفزيوني المشاهدين من أن ارتفاع درجات الحرارة سيستمر في جلب المزيد من تأثيرات تغير المناخ الكارثية التي نشهدها حاليا على الناس والاقتصاد العالمي.

وتشمل هذه المخاطر التأثير المتوقع على 94% من أطفال العالم، والتهديدات التي تواجه الأمن الغذائي والارتفاع المحتمل في فواتير دافعي الضرائب على مستوى العالم بما يصل إلى تريليونات الدولارات الأمريكية. وقال أحد المذيعين «كل شيء مجنون. «إذا لم نستمع إلى العلماء، فإن الأمور ستكون أكثر حينما نكبر»

وتنتهي التوقعات بمناشدة قوية من الأطفال: «إنه ليس مجرد تقرير عن الطقس لنا. إنه مستقبلنا.» يتم تشجيع المشاهدين على التوقيع على تعهد بالعمل من خلال اتخاذ قرارات مالية تتماشى مع الاستدامة والتثقيف بشأن الحلول المناخية والعمل المناخي العالمي. وتسلط سلسلة مقاطع الفيديو الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شرح العمل المناخي، والتي رواها نيكولاج كوستر فالداو، والتي تكمل الحملة، الضوء على بعض الحلول الملموسة التي يتم تنفيذها بالفعل.

وقال أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «تضيف منظمة Weather Kids صوتا قويا للتنبيه إلى المستقبل الذي سيتحقق بالتأكيد إذا لم نتخذ إجراءات مناخية ذات معنى اليوم».

وتابع قائلا «إن استمرار الجمود بشأن تغير المناخ سيؤدي إلى كوكب غير صالح للسكن على نحو متزايد لأطفال اليوم والأجيال القادمة ، ولا يمكننا تصحيح المسار إلا إذا تحركنا بسرعة وعلى نطاق واسع الآن.

وأضاف «يشمل ذلك إزالة الكربون من الاقتصاد وتعزيز إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة؛ حماية واستعادة عالمنا الطبيعي؛ وتمكين المجتمعات من إبداء رأيها في تعهدات بلدانها بشأن المناخ».

تعد حملة Weather Kids جزءا من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإلهام المحادثة العامة وحشد العمل بشأن تغير المناخ على الطريق إلى مفاوضات المناخ COP30 التي ستعقد في البرازيل عام 2025. وسيصادف COP30 الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية باريس للمناخ لعام 2015 وهي فرصة حاسمة لوضع العالم على مسار يتماشى مع الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية،

حيث تقدم البلدان جولة جديدة من الإجراءات والأهداف المناخية التي تخطط لتحقيقها. وتقع هذه الخطط - المعروفة باسم «المساهمات المحددة وطنيا» - في قلب المعركة العالمية ضد تغير المناخ.

ويعتمد برنامج Weather Kids على العمل المكثف الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تغير المناخ والعمل المناخي. يقدم مركز المناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم إنشاؤه حديثًا أكبر محفظة دعم لمنظومة الأمم المتحدة بشأن العمل المناخي في ما يقرب من 150 دولة. وقد دعمت مبادرة الوعد المناخي الرائدة التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإجراءات الرامية إلى معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال العمل مع 85% من البلدان النامية في العالم بشأن مساهماتها المحددة وطنيا.

وتم تصميم التوقعات المتوقعة لمحاكاة تقارير الطقس التي يشاهدها مشاهدو التلفزيون كل يوم، باستخدام بيانات من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ومنصة بيانات آفاق المناخ البشري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سيتم بث برنامج Weather Kids على القنوات الإخبارية في أكثر من 80 دولة حول العالم.

الشركة تبرعت بـ 45 مليون دولار في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

كتب : محمد الغباشي

أعلنت شركة IBM عن زيادة الاستثمار في برنامج التأثير الاجتماعي المجاني الخاص بها بنسبة 50%، ملتزمة بتقديم ما يصل إلى 45 مليون دولار أمريكي نقدا وتبرعات عينية للتكنولوجيا والخدمات المتاحة على مدى السنوات الخمس المقبلة. يأتي ذلك تماشيا مع هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDG 11)، حيث أعلنت شركة IBM عن طلب جديد لتقديم مقترحات من المنظمات الحكومية وغير الربحية لبرنامج IBM Sustainability Ac-celerator، الذي يركز على المشاريع القائمة على التكنولوجيا لتعزيز مرونة المدن.

يطبق IBM Sustainability Accelerator تكنولوجيا IBM، بما في ذلك IBM watsonx، ومنصة الذكاء الاصطناعي والبيانات ومساعدي الذكاء الاصطناعي، لدعم السكان المعرضين للتهديدات البيئية في جميع أنحاء العالم، مع الإعلان عن طلب تقديم العروض الجديد وموضوع الاستدامة كل عام. ويتوقع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "هابيتات" أن يستمر العالم في التوسع الحضري على مدى العقود الثلاثة المقبلة، مع زيادة نسبة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية من 56 في المائة في عام 2021 إلى 68 في المائة بحلول عام 2050.

ويمكن للآثار غير المتناسبة لتغير المناخ أن تشكل تحديا للقدرة على التنمية الحضرية المستدامة والتخطيط، حيث تعمل المدن في جميع أنحاء العالم على معالجة الأولويات مثل مستويات الانبعاثات، وتكثيف المخاطر المناخية، والعدالة البيئية، والمزيد.

وقالت جوستينا نيكسون-سينتيل، نائبة شركة IBM: "بعد ثلاث سنوات من العمل على تحسين الحياة والارتقاء بالمجتمعات الضعيفة حول العالم، نحن فخورون بالاعتراف بنجاح برنامج IBM Sustainability Accelerator من خلال تعزيز تأثيرنا واستثمارنا في البرنامج". وتابعت "نحن نتطلع إلى العمل مع مجموعة جديدة من الشركاء لتحويل المدن التي نعيش فيها، ونشر الحلول التي تسخر إمكانات الذكاء الاصطناعي لبناء مستقبل أكثر مرونة." وفي هذا العام، سيقدم البرنامج تعاونا استراتيجيا جديدا مع منظمة " EY " لتعزيز تجربة المشاركين وتضخيم تأثير IBM Sustainability Ac-celerator.

وستساهم EY في مجموعة المدن المرنة من خلال توفير الدعم أثناء عملية اختيار طلب تقديم العروض، والتدريب على التطوير التنظيمي من فرق EY، وورش عمل بناء القدرات التي ستعتمد على تنمية المهارات القيادية وفرص التوجيه المهني المتاحة للمشاركين في البرنامج. وستأخذ معايير التقييم والاختيار الخاصة بطلب تقديم العروض العالمي في الاعتبار مستوى دعم المتقدمين للمجتمعات المعرضة بشكل خاص للتهديدات البيئية الحضرية؛ جدوى واستدامة الحلول التكنولوجية المقترحة للتخفيف من تغير المناخ؛ وشفافية المتقدمين بشأن القياس وإعداد التقارير، من بين اعتبارات أخرى.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة : التغير المناخي قد يؤثر على حياة 236 مليون امرأة وفتاة بحلول عام 2030

كتب : محمد الغباشي

كشفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن التغير المناخي قد يؤدي إلى تفاقم فجوات الفقر المستمرة ، ومن المتوقع أن يترك تغير المناخ 236 مليون امرأة وفتاة جائعة بحلول عام 2030، أي ضعف عدد الرجال (131 مليون). وفي اليوم العالمي للمرأة ، الذي يو افق 8 مارس من كل عام، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العالم إلى "الاستثمار في المرأة، وتسريع التقدم" باعتبارها أفضل طريقة لتسريع النمو الاقتصادي وبناء مجتمعات أكثر ازدهارًا و إنصافًا.

وقالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنه مع اشتداد المنافسة على الموارد الشحيحة، تتعرض سبل العيش للتهديد، وتصبح المجتمعات أكثر استقطابا، وتتحمل المرأة عبئا ثقيلا بشكل متزايد. وأضافت أن واحدة من كل 10 نساء في العالم تعيش في فقر مدقع، مضيفة أن عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق المتضررة من الصراعات تضاعف منذ عام 2017، والآن تعيش أكثر من 614 مليون امرأة وفتاة في المناطق المتضررة من الصراعات. وفي مناطق النزاع، تزيد احتمالية أن تعيش النساء في فقر مدقع بمقدار 7.7 مرات.

وفي سن العمل الأولية، لا تشارك سوى 61 في المائة من النساء في القوى العاملة مقابل 90 في المائة من الرجال. وفقا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة "لا يمكننا الاستمرار في تفويت مكاسب المساواة بين الجنسين. ويمكن انتشال أكثر من 100 مليون امرأة وفتاة من الفقر إذا أعطت الحكومات الأولوية للتعليم وتنظيم الأسرة، والأجور العادلة والمتساوية، وتوسيع المزايا الاجتماعية". ومن الممكن خلق ما يقرب من 300 مليون فرصة عمل بحلول عام 2035 من خلال الاستثمارات في خدمات الرعاية، مثل توفير الرعاية النهارية ورعاية المسنين. ومن الممكن أن يؤدي سد فجوات العمالة بين الجنسين إلى تعزيز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20 في المائة في جميع المناطق.

والواقع الحالي بعيد عن هذا، ولا تمثل البرامج المخصصة للمساواة بين الجنسين سوى 4 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك حاجة إلى 360 مليار دولار إضافية في البلدان النامية سنويا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا أقل من خمس مبلغ 2.2 تريليون دولار الذي تم إنفاقه عالميًا على الإنفاق العسكري في عام 2022، على سبيل المثال.

وأشارت إلى أن المجالات التي تحتاج للاستثمار واضحة ومفهومة. أولا وقبل كل شيء يجب أن يكون هناك استثمار في السلام ، علاوة على ذلك، تشمل الاستثمارات المطلوبة: القوانين والسياسات التي تعزز حقوق النساء والفتيات؛ وتحويل الأعراف الاجتماعية التي تشكل حواجز أمام المساواة بين الجنسين؛ وضمان حصول المرأة على الأراضي والممتلكات والرعاية الصحية والتعليم والعمل اللائق؛ وتمويل شبكات المجموعات النسائية على جميع المستويات.

ودعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في لجنة وضع المرأة، بدءًا من نيويورك في 11 مارس 2024، إلى دعم التزاماتها بشأن المساواة بين الجنسين بالموارد. إن لدى زعماء العالم هذه الفرصة لوضع استنتاجات ملموسة وتقدمية متفق عليها تعكس الحاجة الماسة لتمويل المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والمنظمات النسائية. ويجب عليهم أن ينتهزوا هذه الفرصة من أجل المساواة، وكوكبنا، وأهداف التنمية المستدامة.

لقد أصبح تحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى ، كما أن ضمان حقوق النساء والفتيات في شتى نواحي الحياة هو السبيل الوحيد لبناء اقتصادات مزدهرة وعادلة، وكوكب صحي يصلح لحياة الأجيال القادمة. ومن التحديات الرئيسية أمام تحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي بحلول عام 2030 هو النقص المثير للقلق في التمويل، مع وجود عجز هائل في الإنفاق السنوي على تدابير المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، والذي يُقدر بنحو 360 مليار دولار أمريكي.

مازالت المساواة القائمة على النوع الاجتماعي أكبر تحد في قضايا حقوق الإنسان. ويعتبر الاستثمار في المرأة من ضرورات حقوق الإنسان،

وركيزة أساسية لبناء مجتمعات شاملة للجميع. لأن تقدم المرأة يعود علينا جميعًا بالنفع. وتشير أحدث التقديرات إلى أن 75 في المائة من البلدان ستحد من الإنفاق العام بحلول عام 2025 بسبب النزاعات وارتفاع أسعار الوقود والغذاء ، ويؤثر التقشف سلبا على النساء، ويحل محل الإنفاق العام على الخدمات العامة الأساسية والحماية الاجتماعي.

النساء يحرمن من فرصة اقتصادية تبلغ قيمتها 10 تريليون دولار سنويا فيما يتعلق بريادة الأعمال

بحسب تقرير حديث أصدره البنك الدولي فأن النساء محرومات إلى حد كبير من فرصة اقتصادية تبلغ 10 تريليون دولار سنويا في مجال ريادة الأعمال، حيث أن اقتصاد واحد فقط من بين كل خمسة اقتصادات يفرض معايير تراعي الفوارق بين الجنسين في عمليات المشتريات العامة. وقال أحدث تقرير عن المرأة وأنشطة الأعمال والقانون إن النساء يواجهن أيضاً عقبات كبيرة في مجالات أخرى. وفي مجال الأجور، تكسب النساء 77 سنتا فقط مقابل كل دولار يدفع للرجال. وتمتد فجوة الحقوق حتى التقاعد.

في 62 اقتصادا، تختلف الأعمار التي يمكن للرجال والنساء التقاعد عندها. تميل النساء إلى العيش لفترة أطول من الرجال، ولكن لأنهن يحصلن على أجور أقل أثناء عملهن، ويأخذن إجازة عندما يكون لديهن أطفال، ويتقاعدن في وقت مبكر، فإنهن ينتهي بهن الأمر إلى الحصول على معاشات تقاعدية أصغر وقدر أعظم من انعدام الأمن المالي في سن الشيخوخة.

وأظهر التقرير أن الفجوة العالمية بين الجنسين بالنسبة للنساء في مكان العمل أوسع بكثير مما كان يعتقد سابقا. وعندما تؤخذ في الاعتبار الاختلافات القانونية التي تنطوي على العنف ورعاية الأطفال، فإن المرأة تتمتع بأقل من ثلثي حقوق الرجل. لا يوجد بلد يوفر فرصا متساوية للنساء - ولا حتى أغنى الاقتصادات.

وقدم التقرير صورة شاملة للعقبات التي تواجهها النساء في دخول سوق العمل العالمية والمساهمة في تحقيق المزيد من الرخاء لأنفسهن ولأسرهن ومجتمعاتهن. وهو يوسع نطاق تحليله بإضافة مؤشرين يمكن أن يكونا حاسمين في فتح أو تقييد خيارات المرأة: الأمان من العنف والحصول على خدمات رعاية الأطفال ، وعندما يتم تضمين هذه التدابير، فإن النساء يتمتعن في المتوسط بنسبة 64% فقط من الحماية القانونية التي يتمتع بها الرجال - وهو أقل بكثير من التقدير السابق الذي بلغ 77%.

والفجوة بين الجنسين أوسع في الممارسة العملية. ولأول مرة، قام تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون بتقييم الفجوة بين الإصلاحات القانونية والنتائج الفعلية للنساء في 190 اقتصادًا. وكشف التقرير عن فجوة مروعة في التنفيذ. ورغم أن القوانين الواردة في الكتب تشير ضمناً إلى أن المرأة تتمتع بما يقرب من ثلثي حقوق الرجل، فقد أنشأت البلدان في المتوسط أقل من 40% من الأنظمة اللازمة للتنفيذ الكامل.

على سبيل المثال، سن 98 اقتصادا تشريعات تنص على المساواة في الأجر للنساء مقابل العمل ذي القيمة المتساوية. ومع ذلك، لم يعتمد سوى 35 اقتصادا - أقل من اقتصاد واحد من كل خمسة - تدابير لشفافية الأجور أو آليات إنفاذ لمعالجة فجوة الأجور. ويعتمد التنفيذ الفعال لقوانين تكافؤ الفرص على وجود إطار داعم مناسب، بما في ذلك آليات إنفاذ قوية، ونظام لتتبع الفوارق في الأجور المرتبطة بنوع الجنس، وتوافر خدمات الرعاية الصحية للنساء الناجيات من العنف.

وقال إنديرميت غيل، كبير الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول للرئيس لاقتصاديات التنمية: «تتمتع المرأة بالقدرة على تحفيز الاقتصاد العالمي المتعثر.

«ومع ذلك، في جميع أنحاء العالم، تمنع القوانين والممارسات التمييزية النساء من العمل أو بدء الأعمال التجارية على قدم المساواة مع الرجال. ومن الممكن أن يؤدي إغلاق هذه الفجوة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتجاوز 20% ـ وهو ما من شأنه أن يضاعف معدل النمو العالمي على مدى العقد المقبل ـ ولكن الإصلاحات تباطأت .

لقد سلطت فجوة التنفيذ الضوء على حجم العمل الشاق حتى بالنسبة للبلدان التي قامت بوضع قوانين تكافؤ الفرص ، وكانت توجو، على سبيل المثال، دولة بارزة بين اقتصادات منطقة جنوب الصحراء الكبرى، حيث استنت قوانين تمنح المرأة ما يقرب من 77% من الحقوق المتاحة للرجال ـ أكثر من أي دولة أخرى في القارة. ومع ذلك، أنشأت توجو حتى الآن 27% فقط من الأنظمة اللازمة للتنفيذ الكامل.

وهذا المعدل متوسط بالنسبة لاقتصادات منطقة جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام 2023، كانت الحكومات حازمة في الدفع بثلاث فئات من الإصلاحات القانونية لتكافؤ الفرص - الأجور، وحقوق الوالدين، والحماية في مكان العمل. ومع ذلك، كان أداء جميع البلدان تقريبًا ضعيفًا في الفئتين اللتين يتم تتبعهما لأول مرة - الوصول إلى رعاية الأطفال وسلامة المرأة.

ويتجلى الضعف بشكل أكبر في سلامة المرأة - حيث يبلغ المتوسط العالمي 36 نقطة فقط، مما يعني أن النساء لا يتمتعن إلا بثلث الحماية القانونية اللازمة ضد العنف المنزلي والتحرش الجنسي وزواج الأطفال وقتل الإناث. على الرغم من أن 151 اقتصادًا لديها قوانين معمول بها تحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، فإن 39 اقتصادًا فقط لديها قوانين تحظره في الأماكن العامة ، وهذا غالبًا ما يمنع النساء من استخدام وسائل النقل العام للوصول إلى العمل.

كما أن معظم البلدان تسجل نتائج سيئة فيما يتعلق بقوانين رعاية الأطفال. تقضي النساء ما متوسطه 2.4 ساعة يوميا في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال - معظمها في رعاية الأطفال.

إن توسيع القدرة على الوصول إلى رعاية الأطفال يؤدي عادة إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل بنحو نقطة مئوية واحدة في البداية ـ ويتضاعف التأثير في غضون خمس سنوات. واليوم، يقدم 78 اقتصادا فقط - أي أقل من النصف - بعض الدعم المالي أو الضريبي للآباء والأمهات الذين لديهم أطفال صغار. هناك 62 اقتصادا فقط - أقل من الثلث - لديها معايير الجودة التي تحكم خدمات رعاية الأطفال، والتي بدونها قد تفكر المرأة مرتين قبل الذهاب إلى العمل بينما يكون لديها أطفال في رعايتها.

لوفتهانزا تبيع أكثر من مليون تذكرة خضراء في عام واحد

كتب : محمد الغباشي

باعت مجموعة لوفتهانزا . الرائدة عالميا في تقديم العروض وخدمات الطيران الأكثر استدامة . أكثر من مليون تذكرة خضراء على الرحلات الجوية في أوروبا وشمال أفريقيا في السنة الأولى من العرض. وقامت مجموعة لوفتهانزا حاليا باختبار أسعارها الخضراء على رحلات طويلة مختارة ، بالإضافة إلى ذلك، يستفيد المزيد من العملاء من الشركات من فرصة تعويض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطيران ففي عام 2023، استثمرت أكثر من 1500 شركة حول العالم في وقود الطيران المستدام (SAF) مع مجموعة لوفتهانزا.

وتظل مجموعة لوفتهانزا ملتزمة بقوة بزيادة تو افرواستخدام SAF ، وكانت أول شركة طيران في العالم تبدأ استخدام SAF في عمليات الطيران المنتظمة في عام 2011. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم مجموعة لوفتهانزا أيضًا استخدام حلول مبتكرة لتصفية ثاني أكسيد الكربون من الهواء وتخزينه تحت الأرض لتعويض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي لا يمكن تجنبها، وتقوم الشركة بتوسيع شراكاتها التكنولوجية في هذا المجال. وتواصل مجموعة لوفتهانزا دفع تحولها بشكل منهجي من مجموعة طيران إلى مجموعة طيران عالمية. تم الانتهاء من بيع أعمال تقديم الطعام (LSG Group) في نهاية أكتوبر 2023. وتتوقع الشركة أن يتم الانتهاء من بيع شركة AirPlus المتخصصة في الدفع في صيف 2024. وتتوقع المجموعة أيضًا مو افقة المفوضية الأوروبية على الاستثمار في شركة الطيران الإيطالية ITA Airways على مدار هذا العام ، وتعمل مجموعة لوفتهانزا بشكل وثيق وبنّاء مع مفوضية الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى نتيجة سريعة وتنفيذ الصفقة لاحقًا.

في عام 2023 استثمرت أكثر من 1500 شركة حول العالم في وقود الطيران المستدام (SAF) مع مجموعة لوفتهانزا

ومن خلال الاستثمار المخطط له في ITA Airways، تعمل مجموعة لوفتهانزا على دفع عملية تدويل الشركة من أجل الاستفادة بشكل أفضل من فرص النمو الجذابة في الخارج. وتخضع مجموعة لوفتهانزا حاليا لأكبر عملية تحديث للأسطول في تاريخها. وفي عام 2024، ستتسلم الشركة مرة أخرى أكثر من 30 طائرة جديدة، بما في ذلك حوالي 20 طائرة طويلة المدى.

وسيتم تسليم عدد مكون من رقمين من طائرات بوينغ 787-9 «دريملاينرز»، وثماني طائرات إيرباص A350-900 وطائرة شحن واحدة من طراز بوينغ «777» إلى الشركة، كل هذه الطائرات طويلة المدى ستطير لصالح خطوط لوفتهانزا الجوية ولوفتهانزا للشحن... ولم يكن متوقعا تسليم هذا العدد الكبير من طائرات الرحلات الطويلة الجديدة لشركة لوفتهانزا في عام واحد فقط.

في المجمل، لدى المجموعة حاليا أكثر من 250 طائرة من الجيل الأحدث في قائمة طلباتها - وهو رقم قياسي آخر. وعلى المدى المتوسط، سيؤدي التحديث إلى إيقاف تشغيل الأساطيل الفرعية القديمة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في راحة العملاء بالإضافة إلى انخفاض مستدام في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وتستهلك هذه الطائرات الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود ما يصل إلى 30 بالمائة أقل من الكيروسين مقارنة بالطرازات السابقة لها، كما أنها تنبعث منها كميات أقل من ثاني أكسيد الكربون. وكانت شركة جوجل قد أطلقت سابقا مبادرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لخفض غازات الطائرات النفاثة بنسبة 45 في المائة وذلك بهدف تقليل الآثار المناخية الناجمة عنها.

وتعاون فريق بحث جوجل مع شركتي "أمريكان إيرلاينز" و "إكسبرس إنيرجي" من جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات – مثل صور الأقمار الصناعية وبيانات الطقس ومسار الطيران واستخدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

وقامت مجموعة من الطيارين في أمريكا بالتحليق عبر 70 رحلة تجريبية على مدى ستة أشهر باستخدام توقعات جوجل القائمة على الذكاء الاصطناعي لتجنب الارتفاعات التي من شأنها خلق غازات نفاثة كثيرة.

وأشار تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٢٢ إلى أن السحب التي تخلقها المسالك الجوية تمثل حوالي ٣٥ في المائة من أثر الاحترار العالمي للطيران ، أي أكثر من نصف تأثير وقود الطائرات النفاثة في العالم.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسلط الضوء على حلول المناخ في مصر و11 دولة أخرى

كتب : محمد الغباشي

سلط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على الحلول المناخية التي قدمتها مصر و11 دولة أخرى في سلسلة فيديو جديدة أعدها البرنامج ، حيث تأتي الحلول من مصر إلى جانب البوسنة والهرسك وكمبوديا والإكوادور وجورجيا وغانا وكينيا والهند وبنما وتوفالو وأوروغواي وزيمبابوي.

"شرح العمل المناخي"، الذي قدمه سفير النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيكولاي كوستر فالداو، يأخذ المشاهدين في جولة حول العالم تثبت إمكانية اتخاذ إجراءات هادفة بشأن المناخ. ومن بين البلدان التي تم تسليط الضوء عليها مصر،

حيث يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز التكيف مع المناخ بين المجتمعات الريفية في الشريط الساحلي الشمالي لدلتا النيل في كفر الشيخ واختبار استخدام المحاصيل الذكية مناخيا للتكيف مع تغير المناخ.

كشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن سلسلة جديدة على موقع يوتيوب، بعنوان "شرح العمل المناخي"، والتي تستكشف كيف يبدو العمل المناخي في جميع أنحاء العالم. ومع تكثيف تأثيرات تغير المناخ، توضح السلسلة الحاجة إلى توسيع نطاق الحلول المناخية العديدة الجارية بالفعل لتأمين مستقبل أكثر استدامة وأمنا.

وتعرض مقاطع الفيديو الأربعة، التي قدمها سفير النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل نيكولاي كوستر فالداو، كيف يمكننا التكيف مع آثار تغير المناخ، واستعادة غابات العالم، وتزويد المجتمعات بالطاقة المستدامة، وتمكين الشباب من قيادة العمل المناخي.

وسلطت الحملة الضوء على كيفية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مبادرة مرفق المناخ الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة، بالتصدي بنشاط للتحديات التي يفرضها التكيف مع تغير المناخ على المجتمعات المحلية في منطقة دلتا النيل.

ومن خلال التركيز على المشاريع المحلية الصغيرة المصممة خصيصًا للمجتمعات الزراعية المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، فإن مبادرات مثل البيوت الزجاجية، وضخ المياه بالطاقة الشمسية، وتشجيع المحاصيل التي تتحمل الملوحة، تقود جهود التكيف مع تغير المناخ في المنطقة. ومن خلال هذه الجهود، يستطيع المستفيدون تنفيذ أكثر من 120 مشروعا صغيرًا بنجاح.

وتهدف هذه المشاريع، التي يتم تنفيذها بالشراكة مع جمعية مصر الخير الخيرية ومركز التميز للزراعة الملحية بمركز بحوث الصحراء، إلى تعزيز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ وخلق فرص عمل للرجال والنساء والشباب.

كما سلطت الحملة الضوء على تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر مع شركة صافولا للأغذية، إحدى الشركات الرائدة في مجال تصنيع الأغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. تركز الشراكة على تعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ على سلسلة القيمة الغذائية الزراعية من خلال استخدام المحاصيل المقاومة للمناخ وابتكار المنتجات المستدامة.

وقالت كاسي فلين، المدير العالمي لتغير المناخ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «قد تبدو أزمة المناخ ساحقة ومخيفة، ولكن لدينا الحلول التي نحتاجها لمواجهة هذا التحدي بشكل مباشر.

وتابعت قائلة «من خلال عرض قيادة بلدان الدول النامية حول العالم، تثبت سلسلة مقاطع الفيديو الجديدة لدينا ذلك». «ما نحتاج إليه الآن هو توسيع نطاق هذه الحلول بجرأة». وتعد سلسلة مقاطع الفيديو الموضحة للعمل المناخي جزءًا من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإثارة المحادثة العامة وحشد العمل بشأن تغير المناخ على الطريق إلى مفاوضات المناخ COP30 التي ستعقد في البرازيل في عام 2025.

وسيصادف COP30 الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وهي فرصة حاسمة لوضع العالم على مسار يتماشى مع الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، حيث تقدم البلدان جولة جديدة من التعهدات وخطط العمل المتعلقة بالمناخ. وتقع هذه الخطط - المعروفة باسم المساهمات المحددة وطنيا - في قلب المعركة العالمية ضد تغير المناخ.

وقال سفير النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل نيكولاج كوستر فالداو ، «إن أزمة المناخ موجودة بالفعل، وتتصدر عناوين الأخبار في جميع أنحاء العالم. أما الخبر السيئ فهو أنه في غياب اتخاذ إجراءات عاجلة وهادفة، فمن المنتظر أن تصبح الأحوال الجوية المتطرفة والكوارث أكثر شيوعا وأكثر شدة».

وتابع قائلا «على الجانب الآخر من ذلك، لدينا الأخبار الجيدة، وهي أن التقدم ممكن". «تُظهر لنا القصص التي تم تسليط الضوء عليها في سلسلة مقاطع الفيديو الموضحة للعمل المناخي أن لدينا الإجابات لمكافحة تغير المناخ وبناء مستقبل أفضل وأكثر أمانا.»

خلال فعاليات المنتدى الـ14 للمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة.. المشاركون يوصون بتكثيف نشر ثقافة التنمية المستدامة.. ويؤكدون أن تحقيق الاستدامة مرتبط بتوفير المتطلبات الأساسية بالمواطنين

كتب/ خالد الديب

أجمع المشاركون في المنتدى الرابع عشر للمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة على ضرورة العمل على تحديد المحافظات التي لاتتو افربها فرص عمل، ما يدفع الناس للاقتراض لمواجهة ظروف الحياة، وزيادة حالات الغارمين.

وأضافوا أن تحديد تلك المحافظات ليس فقط لسداد ديون الغارمين، ولكن أيضا لحل المشكلة من المنبع عبر معرفة تلك الأماكن، وأكدوا على ضرورة زيادة الدور التوعوي للناس فيما يتعلق بالمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة ولاسيما فيما يخص العديد من القطاعات (الصحة والتعليم وتمكين المرأة) من أجل الوصول إلى إحداث أثر فعال فى تنمية المجتمع وتحسين الخدمات المقدمة.

كما أوصى المشاركين بضرورة الاهتمام بملف التنمية المستدامة وذلك عبر تأسيس الاستدامة الاستراتيجية بالهيكل التنظيمي للمؤسسات كخطوة رئيسية نحو دمج المحاور والأهداف العالمية للتنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ بجانب تطبيق خطط التنمية المستدامة آخذاً فى الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

ولفتوا إلى أن أهمية التمويل المصرفي لدعم أهداف التنمية المستدامة حيث لن يتحقق ذلك بدون التمويل المناسب لبناء القدرات والمعرفة اللازمة، ودمج عناصر التمويل المستدام في العملية المصرفية. وطالبوا بأن يكون هناك نمذجة في أنشطة الأعمال تتسق مع استراتيجيات إزالة الانبعاثات الكربونية وبالتعاون مع مجتمع الأعمال للاستفادة من الفرص الواعدة، ودراسة تأثيرات آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي (CBAM) على بعض الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي.

شراكات فعالة بين المثلث التنموي

من جانبه قال **الدكتور حسن مصطفى**، مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي للاستثمار وإدارة الاصول وتنمية الموارد، إن توطين أهداف التنمية الاستدامة على أرض الواقع يتطلب شراكات فعالة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على أن تواكب تلك الشراكات أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأضاف مصطفى، أن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر حائط الصد الأول بالنسبة للمواطن، حيث تقوم بتوصيل الخدمة للمواطن بالشكل السليم لتحقيق أثرًا واضحًا، مؤكدًا على حرص وزارة التضامن على العمل وفق خطة فقه الأولويات الخاصة بالتنفيذ الحقيقي على الأرض، مما دفع الوزارة إلى العمل في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بالتنمية المستدامة "اقتصادي واجتماعي وبيئي"، ولدينا برامج واضحة حول الخط التي تسير عليه في الوقت الحالي وحتى 10 سنين مقدمًا.

وأشار إلى أن مصر تمتلك مجتمعا مدنيا قويا يعي جيدا الاحتياجات والخدمات التي يحتاجها المواطن المصري، والمجتمع المدني قادر بالفعل على تلبية جميع الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالمواطنين، ولفت إلى أن تحقيق الاستدامة يتطلب بذل مجهود كبير جدًا، في الابعاد الثلاثة "اجتماعي، اقتصادي، بيئي".

وأضاف أن الوزارة تهتم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل وتحسين حياة المواطن، كما أنها تعيد المهن والحرف المصرية الصغيرة إلى الحياة من جديد، بجانب توفير مجموعة من الحزم والبرامج بالتعاون مع القطاع الخاص للوصول إلى جميع القطاعات المستهدفة.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على تقليل ثقافة الفقر، وتحويل المواطن من دائرة الفقر إلى الدائرة الأعلى ليتحول إلى طاقة منتجة، مما يضمن بيئة ومناخ متكامل وبرامج لها علاقة بالتنمية الثقافية والاجتماعية وخدمات لها علاقة بالتمكين الاقتصادي وخلق فرص عمل بشكل دائم ومختلف.

وأوضح أن الهدف الـ 17 من أهداف التنمية المستدامة قائم على الشراكات الفعالة، حيث أن الهدف يحقق جميع الأهداف السابقة له وعددهم 16، مما يساعد في رسم خريطة للأطراف المعنية وخلق نقاط للتداخلات والشراكات مما يضمن إلى وضع قياس مؤشرات واضحة وقياس الأثر بشكل واضح، مما يساعد على تحقيق أهداف تعود على المواطن بالنفع.

المعلومات المغلوطة تؤدي لخسائر فادحة

من جهته قال ميريت ديدباس، المدير الإقليمي لكلية فرانكفورت للتمويل والإدارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن استنفاد الموارد من أهم النقاط التي نتعامل معها في الفترة الأخيرة، وذلك لكونها تعني أننا بحاجة إلى المزيد من التكاليف.

وأضاف أن الموارد من الصعب الوصول إليها، فعلى سبيل المثال يقول الكثيرون إن الصدام المقبل فسببه لن يكون النفط، ولكنه سيكون من أجل المياه النظيفة، للوصول إلى مياه الشرب، لافتًا إلى أن المعلومات المغلوطة قد تؤدي إلى خسائر فادحة، موضحًا أن الأبعاد البيئية أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل.

تغيرات جوهرية في اتجاهات الانبعاثات الكربونية

في نفس السياق قال الدكتور أولف موسيلينر، أستاذ تمويل الطاقة المستدامة بكلية فرانكفورت ورئيس المركز المتعاون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمويل المناخ والطاقة المستدامة، إن هناك العديد من التغيرات الجوهرية المتعلقة باتجاهات الانبعاثات الكربونية. وأضاف موسيلينر، أن القطاع المصرفي لم يتواصل مع التحديات ذات الصلة بالتغير المناخي بشكل ناجح ولاسيما فيما يتعلق بالانبعاثات الكربونية وهو مايظهر جليا في التقارير الدولية التي صدرت خلال الفترة في 2023 و2024.

وأوضح أن هناك تغيرات جوهرية فيما يتعلق بالاتجاهات الخاصة بالانبعاثات الكربونية، مطالبا بأن يكون هناك نمذجة في أنشطة الأعمال تتسق مع تلك الانبعاثات بالتعاون مع مجتمع الأعمال للاستفادة من الفرص الواعدة ، لافتا إلى أن فكرة الملتقى لهذا العام تعتبر تجربة ناجحة عبر مايتولد من نقاشات تثري هذا السياق. وأشار موسيلينر، إلى أن الإفصاح العالمي أسس نقطتين أولهما تتعلق بالمنجز الرئيسي لمجموعة العمل، والآخر مجموعة المخاطر من بجانب الفرص ، فهناك متغير رئيسي متعلق بالطاقة، بالإضافة إلى وجود المخاطر العابرة التي قد تأتي من جانب التشريعات.

وأكد أن هدف الوصول إلى صفر انبعاثات الكربون لايزال يمثل تحديا كبيرا وعلينا أن نتفهم الموقف بشكل واع، وأضاف أن التغير المناخي دوما ما يتهم أن نظرياته قد تأتي بمخاطر أخرى ولكن تلك وجهة نظر قاصرة، فإذا ما كنا نتحدث عن نطاق يحقق الأهداف المرجوة نجد البعد الزمني، مما يشير إلى ضرورة أن تكون تلك الأمور مدعومة بقدر من الشفافية.

كما حدد موسلينر ثلاث فئات من أدوات السياسة للتحول إلى الاقتصاد الحقيقي، وأوضح أن الفئة الأولى هي الأدوات "التقليدية" التي تشمل مراقبة التكنولوجيا والمعايير؛ السيطرة على الأضرار والحظر؛ والمسؤولية، أما الفئة الثانية هي الأدوات القائمة على "السوق" والتي تشمل المساومة، وضرائب الانبعاثات، وتداول الانبعاثات ،أما الفئة الثالثة والأخيرة فهي الأدوات "الأخرى" والتي تشمل الالتزامات المتجددة ، والحوافز الضريبية، ودعم الاستثمار، وتنظيم الأسواق المالية.

القطاع الخاص له دور رئيسي في حماية التنوع البيولوجي

من جهتها سلطت غابرييلا أندريا، كبيرة المسؤولين الفنيين في فريق الطبيعة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومشروع مرفق البيئة العالمية TNFD، الضوء على الدور المحوري للقطاع الخاص في حماية التنوع البيولوجي والطبيعة، مشددة على الحاجة إلى رصد الأثر المالي والفوائد مثل هذه الإجراءات. وأوضحت أندريا أن هناك فهمًا متزايدًا لحقيقة أنه لا يمكن الحفاظ على الأعمال التجارية كما هي إذا استمرت الطبيعة في التدهور لأن أجزاء عديدة من العالم لن تكون آمنة، وأضافت أن البنوك المركزية لديها كل الأسباب للقلق والحيرة بشأن الاستقرار المالي، خاصة إذا تدهورت الطبيعة عند المستويات الحالية.

وأشارت إلى أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (GBF) يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تجنب المخاطر الطبيعية، مضيفة أن هذا الإطار استغرق عدة عقود من المفاوضات، وأضافت أن العديد من الدول في جميع أنحاء العالم أبدت حماسا بسبب هذا الاتفاق الأساسي. ولفتت إلى أن العديد من دول العالم أبدت حماسا تجاه هذا الاتفاق الأساسي، مشيرة إلى أن ذلك سيشكل نقطة انطلاق لتسليط الضوء على أهدافه الـ 23.

آلية الاتحاد الاوروبي لخفض البصمة الكربونية

من جانبه قال دان ماليسكي – كبير مستشاري CBAM ومستشار الأسواق البيئية في شركة REDSHAW، إن الاتحاد الأوروبي يمتلك آلية حالية تعمل على تخفيض البصمة الكربونية، موضحا أن الاتحاد يمتلك آلية لمعالجة التسرب الكربوني.

وأضاف ماليسكي، أن الاتحاد الأوروبي يعمل أيضًا على إنشاء معادلة عادلة للصناعات في الاتحاد الأوروبي ليحد من التسربات الكربونية، مشيرًا إلى أن الآلية الحالية للاتحاد الأوروبي تعتبر مؤقتة، والحل الواحد هو أن يحاول الاتحاد الأوروبي المضي قدمًا في التسوية الكربونية، لافتًا إلى أن "سي بان" على سبيل المثال عملت في نهاية عام 2023 على قياس الانبعاثات والإبلاغ عنها.

ولفت إلى أنه في الوقت الحالي يمكن قياس النسب الكربونية وإعداد التقارير، ولكن ربما بعد أشهر يمكن التحقق من تلك النسب حتى نتأكد من صحة كل التقارير التي تم نشرها.

وأشار إلى إن الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي ستتكلف 12 مليون دولار إضافية بحلول عام 2026، وذلك بسبب الضريبة الكربونية، وأوضح أنه الآن في مصر ليس هناك ضريبة كربونية على طن الكربون، مؤكدًا على ضرورة تطبيق الضريبة الكربونية لحماية الصناعة، وذلك على غرار ما فعلته تركيا.

الشركات ليست كلها نشطة فيما يخص الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ

وأشار إلى إن الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي ستتكلف 12 مليون دولار إضافية بحلول عام 2026، وذلك بسبب الضريبة الكربونية، وأوضح أنه الآن في مصر ليس هناك ضريبة كربونية على طن الكربون، مؤكدًا على ضرورة تطبيق الضريبة الكربونية لحماية الصناعة، وذلك على غرار ما فعلته تركيا.

من جانبه قال دان ماليسكي – كبير مستشاري CBAM ومستشار الأسواق البيئية في شركة REDSHAW، إن في نفس السياق، قال الدكتور مانويل لونفات، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Quambio، إن الشركات ليست كلها نشطة فيما يخص الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ، ولكنها تحاول التعرف على تلك المعلومات.

وطالب مانويل، بالاهتمام بعملية التآذر والتضافر فيما يخص الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ، وذلك في أسرع وقت ممكن لتحقيق وتوضيح الأبعاد الخاصة بالتنوع البيئي، وأضاف أن نجاح الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ جاء لأنه يعتمد على مفاهيم تقليدية مثل تحضير الأصول.

وواصل: "مع نهاية عام 2023 فإننا نتحدث عن 18 اختصاصا تكون 60% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ولكن أود أن أقول أن التقدم ملحوظًا والاتحاد الأوروبي يحتل الصدار فمن 10 إلى 20 دولة دخلوا وصعدوا إلى الحلبة، وهناك بعض الدول تتخلف عن الموقف، موجهًا التحية إلى مصر على الجهود التي تخطتها، خاصة بعدما عملت مصر مؤخرًا على المضي بخطوات جادة في هذا الأمر بجانب دولة كينيا".

أهمية القيمة المجتمعية للمواطنين وشركاء التنمية

من جهتها قالت إيزابيل باراسرام، الرئيس التنفيذي لشركة Social Value UK (SVUK)، وأمين مجلس إدارة Social Value International، إن القيمة المجتمعية في غاية الأهمية للجمهور ولجميع شركاء التنمية، موضحة أنه في في المملكة المتحدة نحاول أن تكون كل الأصوات مسموعة في كل مرحلة من مراحل صنع القرار، حتى يكون هناك طريقة تعاونية تساعد على استشراف السياسة والقرار الذي سيتم اتخاذه.

وأضافت أنه في المملكة المتحدة هناك دعم على أساس قانوني بشكل جيد مقارنة بالعديد من الدول حول العالم، وأشارت إلى أنه حتى 2020 تم نشر العديد من التوجيهات التي لها قيمة مجتمعية، لافتة إلى أن مبادئ القيمة المجتمعية مرنة للغاية ولا تمثل التزامات، ولكنها معايير مرنة يمكن تطبيقها.

البنك الأهلي: قمنا بدور توعوي كبير لنشر ثقافة التنمية المستدامة

من جانبها قالت نيرمين شهاب الدين، رئيس التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري ، إن البنك يقوم بدور توعوي كبير للناس فيما يتعلق المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة ولاسيما فيما يخص العديد من القطاعات الصحة والتعليم وتمكين المرأة.

أضافت نيرمين، أن فلسفة البنك تعتمد بالأساس على المشروعات التي تمس حياة الملايين من المواطنين من أجل الوصول إلى إحداث أثر فعال فى تنمية المجتمع وتحسين الخدمات المقدمة، وأشارت إلى أن العمل في مجال المسئولية المجتمعية يرتكز عدة محاور رئيسية التعليم، الرعاية الطبية وتطوير العشوائيات ومكافحة الفقر ودعم المرأة المعيلة وملف الغارمات.

ولفتت إلى أن استراتيجية البنك تولي اهتماما بالغا بملف التنمية المستدامة وذلك عبر تأسيس الاستدامة الاستراتيجية بالهيكل التنظيمى كخطوة رئيسية نحو دمج المحاور والأهداف العالمية للتنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفا،

بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 والمعايير الخاصة بالاستدامة ضمن استراتيجية البنك لمواكبة المعايير والممارسات العالمية، بجانب تطبيق خطط التنمية المستدامة آخذاً فى الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة. وأوضحت أن البنك لديه آليات واضحة لقياس الأثر المجتمعي للمشروعات التي يقوم بتنفيذها للتأكد أنها تؤتي ثمارها وأن الاستثمارات التي يقدمها البنك تصل لمستحقيها فعليا ، وليستمر البنك الأهلي في دعم القضايا المجتمعية المتنوعة لأجل النهوض بالخدمات الموجهة للمواطن المصري.

كريدي أجريكول: نعمل تطبيق معايير الاستدامة والممارسات البيئية والمجتمعية

في نفس السياق قال شريف حسن، المدير العام ورئيس قسم الاستدامة والتمويل المستدام ببنك كريدي أجريكول مصر، إن البنك يعمل على تطبيق معايير الاستدامة والحوكمة والأهداف البيئية والمجتمعية، وذلك بسبب امتلاك البنك لاستراتيجية خاصة بالاستدامة تتغير كل ثلاث سنوات.

وأضاف حسن، أن مبدأ البنك من تطبيق تلك المعايير جاء من القناعة الذاتية بضرورة البدء من أنفسنا ، للوصول إلى قناعة العملاء والمصداقية، ولفت إلى أن البنك في 2016 حصل على شهادة "leed" لأول مرة في مصر وشمال أفريقيا بسبب إنشاء مبنى يتبع أعلى معايير النظم البيئية.

تأثير آلية تعديل حدود الكربون على الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي

جهته قدّر إيهاب شلبي، الرئيس التنفيذي لشركة DCCarbon، تأثير آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي (CBAM) على صادرات الصلب المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، وقال إن مصر تعد منتجًا رائدًا للصلب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث كان ما يقرب من 63٪ من صادراتها في عام 2022 إلى دول الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن هذه الصادرات بلغت 560 ألف طن من الصلب، مشيرًا إلى أن السيناريو الحالي يقدر شهادة CBAM يورو لاستيراد 1 طن من الصلب من مصر بسعر 98 يورو مع متوسط سعر تحويل العملة في عام 2023 عند 33.78 يورو إلى جنيه مصري، وإجمالي تكلفة CBAM لصادرات 2022 إلى الاتحاد الأوروبي 1.8 مليون جنيه.

وأضاف أن CBAM يفرض التزامًا بالإبلاغ وضريبة كربون على واردات الاتحاد الأوروبي من سلع معينة لتقليل انبعاثات الكربون، وأشار إلى أنه في الفترة النهائية لـ CBAM التي تبدأ في 1 يناير 2026، سيتم السماح فقط "للمصرحين المعتمدين لـ CBAM" باستيراد منتجات CBAM إلى الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن سعر شهادات CBAM سيتم ربطه بأسعار الكربون الأسبوعية في سوق نظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي (EU ETS).

تحقيق الاستدامة يرتبط بتوفير المتطلبات الأساسية الخاصة بالمواطنين

من جانبها قالت ياسمين راشد، مديرة التسويق والاتصالات الإستراتيجية والمسئولية الاجتماعية للشركات لمجموعة EFinance Investment Group، إن تحقيق الاستدامة يرتبط أولا بتوفير المتطلبات الأساسية الخاصة بالمواطنين.

وأضافت أن الشركة راعت ذلك في مختلف المشروعات الخدمية والتنموية التي تخدم المواطنين، وذلك تحت مظلة المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، وللمساهمة في تخفيف العبء عن الدولة لتتمكن من ضخ مشروعات تنموية في أماكن أكثر.

وأشارت إلى أن مجموعة إي فاينانس تتبنى استراتيجيات قوية في الخدمة المجتمعية بشكل عام وحالياً هناك تركيز كبير على تحسين مستوى المعيشة في القرى والأماكن الأكثر احتياجا، ولفتت إلى أن جزء كبير جدا بيتركز على دعم وتمكين دور المرأة لكي تنمو اقتصاديا وتكون قادرة تدعم نفسها وتعول أسرتها وتفيد المجتمع.

«ماونتن فيو»: ثقافتنا قائمة على وجود قيمة مضافة يشعر بها المجتمع

في نفس السياق قال شريف حسن، المدير العام ورئيس قسم الاستدامة والتمويل المستدام ببنك كريدي أجريكول مصر، إن البنك يعمل على تطبيق معايير الاستدامة والحوكمة والأهداف البيئية والمجتمعية، وذلك بسبب امتلاك البنك لاستراتيجية خاصة بالاستدامة تتغير كل ثلاث سنوات.

وأضاف حسن، أن مبدأ البنك من تطبيق تلك المعايير جاء من القناعة الذاتية بضرورة البدء من أنفسنا ، للوصول إلى قناعة العملاء والمصداقية، ولفت إلى أن البنك في 2016 حصل على شهادة "leed" لأول مرة في مصر وشمال أفريقيا بسبب إنشاء مبنى يتبع أعلى معايير النظم البيئية.

القناة للسكر: نرسخ مبدأ الاستدامة.. ونعمل على تقليل الانبعاثات الكربونية

قال ياسر سعيد، مدير التنمية المستدامة والصحة والسلامة والبيئة بشركة القناة للسكر، إن الشركة منذ بدايتها تأسست على الاستدامة، والشركة بداية من قمة الهرم الوظيفي وحتى أصغر عامل، وأضاف أن ما يميز الشركة عن غيرها، هي أنها لا تنظر إلى الاستدامة على أساس أنها بيئية فقط ولكنها تعمل على عدة محاور تتمثل في الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يحقق في النهاية قيمة مضافة للمواطنين.

وأشار إلى أن المصنع مصمم على تقليل الانبعاثات الكربونية وإعادة تدويرها مرة أخرى، حيث ان الشركة تمتلك إدارة للمخلفات تعمل على إعادة تدوير المخلفات الخاصة بالشركة من أجل تحقيق الاستفادة الاقتصادية بجانب الاستفادة البيئية التي تعتبر المستهدف الرئيسي.

وأوضح أن الشركة تعمل على طرق الزراعة الذكية أيضًا في محافظة المنيا، وذلك من أجل استهلاك المياه، كما نعمل على الزراعة بالمياه الجوفية وبطرق تحافظ على المياه، وتقلل من استهلاك الكهرباء، وتقلل الانبعاثات الكربونية وتصل بأعلى إنتاجية للفدان أكثر من الطرق التقليدية.

سيدبيك: لدينا مشروع لخفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 10%

كشف محمد صلاح الدين، مدير عام الجودة والطاقة والتميز بشركة سيدبيك، عن أن الشركة لديها مشروع سيسهم في خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة تتراوح بين 10% من الهدف المعلن البالغ 17% خلال المرحلة الحالية.

وأضاف صلاح الدين، أن الشركة لديها استراتيجية مبنية على مجموعة القواعد على أساس قوي ، للوصول إلى الهدف المعلن، وأوضح أن الشركة تعمل على نشر تقارير الاستدامة منذ عام 2014 على الموقع الخاص بالشركة، ولدينا مجموعة من الأسس التي ترتبط بالمسؤولية المجتمعية.ولفت إلى أن استراتيجية الشركة مبنية على مجموعة من القواعد المتعلقة بالاستدامة، حيث أننا نعمل على تقليل الانبعاثات الكربونية، بجانب تحقيق الأهداف الأخرى المرتبطة بالاستدامة.

«مجموعة مدكور»: الاستدامة على أجندتنا الرئيسية ونعمل على عدد من المشروعات القومية

قال هشام مدكور، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة مدكور، إن الاستدامة على أجندة استراتيجية الشركة الرئيسية ، مضيفا أن المجموعة تعمل على عدد من المشروعات القومية العملاقة بالعاصمة الإدارية والجلالة والعلمين الجديدة. وأضاف مدكور، أن المجموعة متخصصة أيضا في تشغيل وصيانة المشروعات في مجالات الطاقة مثل محطات الكهرباء والنقل والتوزيع، والشركات الخاصة بتوزيع الكهرباء، بجانب العمل في تصنيع مواد البناء، وأيضًا لدينا شركة "مدكور تكنولوجي" المتخصصة في الحلول التكنولوجية.

وقال إن المجموعة أسست إدارة جديدة للمسؤولية المجتمعية، ولكن منذ التأسيس نعمل على مفهوم الاستدامة، ويرجع ذلك إلى جودة المهندسين الموجودين لدى الشركة، حيث إن الشركة تمتلك أكثر من 200 مهندس متخصصين في التصميمات التي تساعد على تنفيذ المطلوب بأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة.

وأوضح أن المجموعة تعمل في العديد من القطاعات مثل "الطاقة والمياه والبنية التحتية"، وبعد ذلك يتم تحديد التكنولوجيا التي تحتاجها تلك القطاعات لإنشاء بنية تحتية لأي مشروع بأقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة.

إطلاق مشروع شرم الشيخ الخضراء لتصبح المدينة وجهة سياحية مستدامة

من جهته قال المهندس محمد عليوة، مدير مشروع جرين شرم، إن عام 2023 شهد إطلاق مشروع "شرم الشيخ الخضراء" لمدة خمس سنوات، وذلك لدعم المدينة لتصبح واحدة من أولى الوجهات السياحية الخضراء والمدن المستدامة في مصر والمنطقة العربية، موضحًا أن المشروع يركز على خفض الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية في المدينة.

وأضاف أن أهمية المدن الخضراء يرجع إلى أنه بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المدن تنتج أكثر من 70% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة على مستوى العالم وما يقدر بنحو 50% من النفايات العالمية، وأضاف أن ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون في المدن، ومن المتوقع أن ينمو هذا العدد.

وأكد المهندس على ضرورة اتخاذ إجراءات مهمة لتقليل الانبعاثات، موضحًا أنه ما لم يتم اتخاذ تلك الإجراءات، فإن تأثير المدن على البيئة – وقابلية تعرضها للظواهر الجوية المتطرفة الشائعة على نحو متزايد – سوف يستمر في النمو.

إعطاء الأولوية لقرارات الشراء المستدامة

قال الرئيس التنفيذي ومؤسس Schema الدكتور معالي خضر إنه سيكون هناك تحول لامفر منه بقيمة 30 تريليون دولار في الثروة لجيل الألفية الذين يعطون الأولوية للشركات المستدامة في قرارات الشراء الخاصة بهم.

وسلطت خضر، الضوء على أهمية الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لأي منظمة باعتبارها تحفز النمو والادخار وتقليل التدخلات التنظيمية، وقالت إن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة القوية تظهر أن الشركة تعمل بنزاهة.

تقارير الإفصاح البيئي للمنتج EPD توفر معلومات شفافة حول تأثيره على البيئة

قال الدكتور ناصر أيوب . الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة EPD مصر، الجهة المعتمدة في إصدار شهادات EPD للشركات المؤسسات، الشهادات تسهم في تقييم وإدارة الطاقة والاستدامة بما في ذلك سلاسل التوريد البيئية، وإدارة النفايات، وتقييم دورة الحياة، وتحليل السياسات البيئية، والحفاظ على الطاقة، والرصد البيئي، والطوارئ البيئية.

وأضاف أن تقارير الإفصاح البيئي للمنتج EPD توفر معلومات دقيقة وشفافة حول تأثير المنتجات على البيئة على مدار مراحل حياتها المختلفة لمقارنة المنتجات واختيار الأكثر استدامة منها بناء على كفاءتها البيئية، وتقوم الشركات باستخدام تلك التقارير لتقييم تأثير المنتجات التي يتم تصنيعها على سلسلة التوريد الخاصة بها كما يمكن استخدام هذه المعلومات لتحسين عمليات التصنيع وتقليل الانبعاثات البيئية.

وانطلقت فعاليات الملتقى السنوي للمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة فى نسخته الرابعة عشر خلال الفترة من 28 فبراير إلى 2 مارس 2024 تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي وبرعاية وزارة التضامن الاجتماعي في شرم الشيخ، بمشاركة لفيف من المعنيين بقطاع الاستدامة وأصحاب المصلحة داخليًا وخارجيًا.

جدير بالذكر أن الملتقى خلال العام الجاري استهدف حضور أكثر من 300 خبير ومهتم وأكثر من 100 شركة ومؤسسة من مجتمع الأعمال، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني الوطني وممثلي المجتمع الدولي.

إيهاب شلبي: ملف التنمية المستدامة لديه القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر

كتب/ جانا حاتم

قال الدكتور إيهاب شلبي الرئيس التنفيذي لشركة "دي كاربون"، إن ملف التنمية المستدامة لديه القدرة على جذب الاستثمارت الأجنبية المباشرة وفتح السوق المصري على العالم، خاصة وأن ذلك يتزامن مع الإصلاحات الهيكلية التي تشهدها مصر على مختلف المستويات، موضحًا أن ملف التنمية المستدامة سيكون داعمًا ومحفزًا لتلك الإصلاحات، وسيكون لديه القدرة على فتح السوق المصري على العالم بشكل أو بآخر.
وأضاف شلبي، في تصريحات خاصة لـ "لاستدامة"، أن أطر الاستدامة والتغيرات المناخية كثيرة جدًا، وفي حالة تزايد مستمر، وهذا يتطلب مجهودًا كبيرًا لدمج تلك الأطر وتقسيمها وتحليلها ومعرفة ما هو ملائم لمصر مما هو ليس ملائم لها، وفي نفس الوقت يستطيع أن يتوافق مع الأطر العالمية.

وأشار إلى أن الحكومة تلعب دورًا هامًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة وزارة التخطيط التي عملت على إصدار استراتيجية "مصر 2030" في نسختها المحدثة، موضحًا أنه يتوقع أن تلعب تلك الاستراتيجية المحدثة دورًا مهمًا جدا في جمع جميع تلك الأطر تحت مظلة أولويات وطنية وبمؤشرات قياس آداء واضحة.
وبالنسبة لأحدث مؤشرات تطور إعداد تقارير الاستدامة لدى البنوك والشركات في السوق المصرية، كشف شلبي عن واحدًا من أهم الملفات التي تواجه القطاع المصرفي بشكل عام، وكل قطاعات الأعمال المصرية بشكل خاص، موضحًا أن الملف هو CBAM أو carbon border adjustment mechanism ، وهي ضريبة الكربون التى فرضها الاتحاد الأوروبي على منتجاته التي تدخل الاتحاد.
ولفت الرئيس التنفيذي لشركة "دي كاربون"، إلى أن الملف دخل إلى حيز التنفيذ أكتوبر الماضي، ومن المتوقع أن يكون هناك عامين لمؤسسات الأعمال لتتجهز للتعامل مع ملف Cbam للبدء في دفع الضريبة ابتداء من 2026.

مدير «جرين شرم»: 70٪ من الانبعاثات الكربونية مصدرها المدن.. والعالم يتجه حاليًا نحو «المدن المستدامة»

كتب/ جانا حاتم

قال المهندس محمد عليوة مدير مشروع جرين شرم، إن حوالي 70 في المائة من الانبعاثات الكربونية مصدرها المدن، بالإضافة إلى أن المدن أيضًا تعتبر مصدرًا كبيرًا للمخلفات وذلك بنسبة 50 في المائة، مما جعل العالم يتوجه نحو المدن المستدامة، لافتًا إلى أنها أيضًا الهدف رقم 11 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
وأضاف عليوة، في تصريحات خاصة لـ"استدامة"، أن حوالي نصف سكان العالم يعيشون في المدن، مما يتسبب في تأثير سلبي على البيئة، مما يترتب عليه التأثير على عنصر الاستدامة، سواء كان التأثير على مستوى الانبعاثات أو التنوع البيولوجي، لذلك فإن فكرة تحول المدن إلى مستدامة لن يقلل فقط من التأثير السلبي، ولكن سيزيد أيضًا من قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية.
وأشار إلى أن الجهود متركزة في الوقت الحالي على أن تكون مدينة شرم الشيخ مقصدًا سياحيًا مستدامًا، ولتكون أفضل المقاصد السياحية عالميًا حتى نعزز القدرة التنافسية العالمية لمصر ومختلف القطاعات الاقتصادية وفتح آفاق جديدة، وأضاف: "أقول التنافسية هنا لأن بالتبعية السياحة المستدامة والمقاصد السياحية تجد طلب أكثر خاصة على الأسواق العالمية التى نستهدفها وهي غرب أوروبا".
وعن فوز مدينة شرم الشيخ بجائزة أفضل وجهة سياحية آمنة للزيارة في العالم، أوضح أن ذلك جاء بعد ضخ العديد من الاستثمارات في البنية التحتية للسياحة المستدامة، لتحويل شرم الشيخ إلى مقصدًا سياحيًا مستدامًا، موضحًا أن الاستثمارات وصلت إلى حوالي 65 مليون دولار منذ مؤتمر الأطراف "كوب 27" الذي عقد في نهاية 2022، موضحًا أن حوالي 60 في المائة من تلك الاستثمارات موجهة من قِبل القطاع الخاص، وهذا يشير إلى أن القطاع الخاص يرى أهمية الاستثمار في مجال الاستدامة في مدينة شرم الشيخ.
أما عن مشروع جرين شرم، أوضح عليوة أنه بدأ مع مؤتمر الأطراف «كوب 27» في مدينة شرم الشيخ، والهدف الأساسي منه هو تقليل الانبعاثات سواء الكربون أو أي انبعاثات ضارة، ويهدف أيضًا إلى الإدارة الفاعلة لمنظومة إدارة المخلفات في مدينة شرم الشيخ، كما يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية لأن شرم الشيخ بطبيعة الحال وجهة سياحية، لافتًا إلى أن هيتم العمل على 5 محاور تفصيلية وهي: "الطاقة، والنقل المستدام، والمياه، وحماية الطبيعة، والتنوع البيولوجي، وإدارة المخلفات".

وفيق : الحصول على شهادات للمباني الخضراء أصبحت شيئًا إلزاميًا للمؤسسات

كتب/ جانا حاتم

قال الدكتور محمد وفيق، الرئيس التنفيذي لـ integral consult، إن الوضع الحالي للمباني الخضراء و مستقبلها يعتمد على العديد من الأمور مثل أي شئ، مضيفًا أن هناك بعض الخطوات التى حدثت لجعل الحصول على الشهادات للمباني الخضراء شئ إلزامي. وأكد " وفيق"، في تصريحات خاصة لـ «استدامة»، أن الدولة المصرية تولي اهتمامًا كبيرًا لدعم الشركات ومؤسسات القطاع الخاص في الحصول على شهادات المباني الخضراء، مشيرًا إلى أنه منذ عدة سنوات لم يكن هناك عدد كبير من الشركات لديها شهادات بالفعل مثل ماهو الآن. وأوضح أن قواعد البنك المركزي تحث العديد من المستثمرين على تطبيق معايير المباني الخضراء مما يساهم في الانتشار والإسراع من وجودها بنسب كبيرة ، وأيضًا ورفع الوعي بأهميتها، وبالإضافة إلى التوعية بمواجهة التحديات المناخية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبما يتعلق بالملتقي الرابع عشر للمسؤولية المجتمعية، قال إن حضور مثل هذا الملتقي له فائدة مهمة جدًا حيث يوجد من يتحدث عن تجربته الشخصية و تستفيد منه، ويوجد أيضًا خبرات دولية بسبب وجود الخبراء الأجانب، بالإضافة إلى ورش العمل الفعالة الذي تعمل على رفع الوعي لدي المؤسسات بمختلف القطاعات مما يساهم في رفع المخرجات أكبر قدر ممكن.

ياسمين راشد: e-finance لا تدخر جهدًا في دعم التعليم التكنولوجي

كتب/ جانا حاتم

قالت ياسمين راشد ، مدير التسويق و الاتصالات الاستراتيجية و المسئولية الاجتماعية للشركات لمجموعة e-finance investment group، إن مجموعة شركات e-finance هي أحد رواد التكنولوجيا المالية في مصر التى لا تدخر جهدًا في دعم التعليم التكنولوجي ضمن استراتيجية الشركة للاستثمار الاجتماعي المباشر ولا سيما دعم الشباب الأكثر طموحًا وشغفًا، وبخاصة غير القادرين منهم نحو الابتكار والتعلم التكنولوجي، لضمان مستقبل رقمي مليء بالكوادر والكفاءات الوطنية ضمن رؤية مصر 2030.

وأضافت في تصريح خاص لـ «استدامة»، أن مبادرة "تكافؤ" تتضمن تقديم 200 منحة دراسية شاملة لطلاب الجامعات التكنولوجية الأكثر احتياجًا، مشيرة إلى المجموعة تهتم أيضًا بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مراكز استدامة، ونركز على إحياء الحرف التراثية و المشغولات اليدوية و توفير فرص عمل للسيدات في القري.

و أكدت أن الملتقى السنوي الرابع عشر للتنمية المستدامة و المسؤولية المجتمعية، يُعد من أهم الملتقيات الموجودة على الساحة في جزء الاستدامة و التنمية المجتمعية لأنه ليس مجرد ملتقى توعوي، ولكن في نفس الوقت يركز على التدريب وعلى الجزء النظري والعملي معًا، بالإضافة إلى إتاحة العديد من النماذج الفعلية المختلفة من أرض الواقع لقصص نجاح و بالتالي هو بالنسبة لي من أنجح الملتقيات في مجال الاستدامة في مصر.

وأوضحت أن مجموعة e-finance تعمل دائمًا على تحقيق الأثر المجتمعي، وأن تحدث فارقًا داخل المجتمع المصري، مشيرة إلى أن المجموعة تُركز أيضًا على تحقيق التعاون مع القطاع الحكومي والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي مما يُعظم الكثير من المبادرات التنموية وانتشارها في نطاقات أوسع، وذلك تماشيًا مع رؤية الدولة المصرية 2030.

وبما يخص باستراتيجية الاستدامة في e-finance، قالت مدير التسويق و الاتصالات الاستراتيجية و المسئولية الاجتماعية للمجموعة، إن استراتيجية e-finance تُركز على 4 محاور رئيسية وهم: البنية التحتية والتعليم والصحة، والتمكين الاقتصادى، بالإضافة إلى تمكين المرأة.

وأشارت إلى أن المجموعة تُركز على مبادرتين تم اطلاقهم مؤخرًا ومن بينها مبادرة "تكافؤ" وهي مبادرة تركز على التعليم الفني محور رئيسي في دعم الاقتصاد الوطني و أيضًا تتضمن تقديم 200 منحة دراسية شاملة لطلاب الثانوية الفنية الأكثر احتياجًا بقرى حياة كريمة حتى يلتحقوا بالجامعات التكنولوجية ولفتت إلى أن المنحة تقدر للطالب الواحد بـ10 آلاف جنيه سنويًا يتسفيد منها طوال سنوات دراسته شرط أن يحافظ على تفوقه العلمي وحصوله على تقدير جيد كحد أدنى سنويًا، كما تشمل المنح أيضًا دعم الطالب الذي يحصل على تقدير امتياز تراكمي، ويريد أن يكمل دراسته العليا من ماجستير ودكتوراه طوال مرحلة دراسته العليا وتعمل المبادرة على توفير فرص عمل جيدة للطلاب المستفيدين من المنح.

وبما يتعلق بالتمكين الاقتصادى للمرأة، أوضحت أن المجموعة تعمل من خلال مراكز استدامة التى تركز على إحياء الحرف التراثية و المشغولات اليدوية و إتاحة فرص عمل للسيدات في القرى حتى تكون مصدر رزق لهن لمساعدة أسرهن.

بعد موافقة الحكومة.. التفاصيل الكاملة والمرتكزات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2024-2025

أعلنت الحكومة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، عن موافقتها على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2024-2025، والتي تتمثل مرتكزاتها الرئيسية في ستة محاور وهي: "الاستحقاقات الدستورية، ورؤية مصر 2030 والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وقانون التخطيط العام للدولة، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ووثيقة سياسة ملكية الدولة".

من جانبها، قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن المبادئ الحاكمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2024-2025 -المُتوافقة مع رؤية مصر 2030 المُحدَّثة-، تتضمن: تحسين مستوى معيشة جميع الفئات الاجتماعية، وتوفير التعليم الجيد والتدريب وصقل المهارات للتأهل للوظائف المستقبلية التي تعتمد على البحث العلمي والابتكار، مع إتاحة تأمين صحي مُلائم، وتحقيق العدالة والإتاحة، بحيث يتمتع جميع المواطنين، خاصة شرائح المجتمع الأكثر احتياجاً والفئات الأولى بالرعاية، بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، مع ضمان حصولهم على الفرص ذاتها في الوصول إلى جميع الخدمات العامة.

وأضافت الوزيرة أن المبادئ الحاكمة للخطة تتضمن أيضًا القدرة على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الجديدة، بخلق بيئة مواتية لتعزيز الابتكار والتجديد، واستشراف المستقبل ووضع عدد من السيناريوهات العلمية لإدارة الأزمات وإتاحة البيانات والمعلومات للوقوف على خيارات التكيف المناسبة، وتلبية احتياجات الحاضر مع ضمان حقوق الأجيال القادمة عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.

الأهداف التنموية ذات الأولوية في إطار رؤية مصر 2030

وأشارت الوزيرة إلى أن الأهداف التنموية ذات الأولوية في إطار رؤية مصر 2030 المُحدّثة تشمل، تعزيز إتاحة الخدمات الصحية، والارتقاء بالمنظومة التعليمية، وإثراء الحياة الثقافية والرياضية، وضمان الأمن المائي والغذائي، وتحفيز التصنيع المحلي، وإتاحة السكن اللائق، وتوفير نظم نقل آمنة ومستدامة، وبناء الاقتصاد الرقمي والمعرفي، وتعزيز التنمية المكانية والمحلية، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وضمان توفير حقوق الإنسان، والإدماج وتكافؤ الفرص.

وفي غضون ذلك، عرضت الدكتورة هالة السعيد المستهدفات الكلية الأساسية لخطة عام 2024-2025، مشيرة إلى أن صندوق النقد الدولي يُقدِّر مُعدّل النمو الاقتصادي لمصر خلال العام المالي 2024-2025 بنحو 4.7%، كما أنه يضع مصر في مركز مُتقدّم على مُستوى النمو الاقتصادي العالمي، فيما تُقدِّر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يبلغ معدل النمو للعام المالي المقبل 4.2 %. وأوضحت الوزيرة أنه وفقًا للخطة من المتوقع أن تسهم 4 قطاعات بنحو 51% من الناتج المحلي الإجمالي، وتُمثّل أهم الأنشطة الإنتاجيّة (الزراعيّة والصناعيّة والعقاريّة) بجانب الأنشطة التجاريّة ذات الصلة.

وفيما يتعلق ببند الاستثمارات الكلية بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي المقبل (2024-2025)، أوضحت السعيد، أن الخطة تتضمن زيادة في نصيب الاستثمارات الخاصة، لتصل إلى نحو 50% من إجمالي الاستثمارات الكلية اتساقًا مع وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتوجّه لتعزيز مُشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.

وأضافت الوزيرة أن التوزيع النسبي للاستثمارات الحكومية يشمل تخصيص 42.4% منها للاستثمار في التنمية البشرية، و25.4% لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، و8.4% لمشروعات الإنشاءات، و7.1% لمشروعات النقل والتخزين، و3.8% لمشروعات الطاقة، و3.6% لمشروعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و3.1% لمشروعات الزراعة، و6.1 للاستثمارات الحكومية الأخرى، مشيرة إلى أن الخطة تشمل تمويل المرحلة الثانية من المبادرة الرئاسية «حياة كريمة».

من جانبها قالت نيرمين شهاب الدين، رئيس التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري ، إن البنك يقوم بدور توعوي كبير للناس فيما يتعلق المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة ولاسيما فيما يخص العديد من القطاعات الصحة والتعليم وتمكين المرأة.

الأهداف والبرامج والمبادرات التنموية في خطة 2024-2025

واستعرضت الوزيرة أهم الأهداف والبرامج والمبادرات التنموية التي تتضمنها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي المقبل (2024-2025)، ويأتي على رأس هذه الأهداف تنمية رأس المال البشري عبر تعزيز إتاحة الخدمات الصحية والارتقاء بالمنظومة التعليمية، وإثراء الحياة الثقافية والرياضية.

وفيما يخص تعزيز إتاحة الخدمات الصحية كأحد أهم الأهداف والمبادرات التنموية، أوضحت الوزيرة أن محددات خطة العام المالي 2024-2025 تتضمن في هذا الصدد تحقيق ذلك الهدف من خلال: تفعيل تنفيذ حزمة حوافز استثمار للقطاع الخاص التي تم إقرارها لزيادة مساهمته في تقديم الخدمة الصحية من 30% إلى 50% بحلول عام 2030، وتوفير الكوادر الطبية اللازمة لتشغيل المستشفيات والوحدات الصحية وكذا أطقم المسعفين لضمان الاستفادة من الاستثمارات الضخمة التي يتم توجيهها لقطاع الصحة، وكذا توفير الاستثمارات اللازمة لقطاع الصحة.

مستهدفات قطاع الصحة

واستعرضت الوزيرة في الصدد ذاته أهم مستهدفات قطاع الصحة بالخطة، والتي تتمثل في: الانتهاء من تنفيذ 58 مستشفى، واستكمال تطوير وتجهيز 55 مستشفى تتبع أمانة المراكز الطبية المتخصصة، واستكمال تطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبية، واستكمال ميكنة المستشفيات الجامعية، والعمل على ضبط النمو السكاني وتنمية الأسرة المصرية، واستكمال المدينة الطبية بمعهد ناصر، وإقامة 246 مشروعًا بالمستشفيات الجامعية.

أما فيما يتعلق بالارتقاء بالمنظومة التعليمية، أشارت الدكتورة هالة السعيد إلى أن محددات الخطة تشمل ضمان إتاحة وجودة خدمات التعليم قبل الجامعي؛ وذلك من خلال التوسع في إتاحة مدارس المتفوقين والمدارس التطبيقية لتغطية عدد أكبر من المحافظات وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص، وتوجيه الاستثمارات لإنشاء فصول جديدة لحل مشكلة الكثافات خاصةً في المحافظات ذات الكثافات المرتفعة،

وزيادة الاهتمام بتأهيل المدارس للحصول على الجودة، والالتزام بتعيين 150 ألف معلم لضمان جودة التعليم والتشغيل الكفء للمدارس الجديدة، خاصةً في مرحلة التعليم الأساسي والتركيز على المحافظات ذات الأولوية، ووضع خطة طموحة وجادة لخفض معدلات الأُمية بالتركيز على محافظات الصعيد .

تطوير 3500 مدرسة قائمة وإعادة تأهيلها

وأكدت الوزيرة، في ذات الشأن، أن أهم مستهدفات قطاع التعليم بالخطة فيما يخص التعليم قبل الجامعي تشمل: تطوير 3500 مدرسة قائمة وإعادة تأهيلها، وإنشاء 16 ألف فصل جديد، وإحلال وتجديد 13 ألف فصل، وتوفير التابلت لطلاب الصف الأول الثانوي.

أمّا فيما يتعلق بالتعليم الفني، فتتمثل مستهدفات خطة العام المالي المقبل في: إنشاء 18 مدرسة تكنولوجيا تطبيقية، وإنشاء ألف فصل جديد، وتطوير 200 مدرسة قائمة وإعادة تأهيلها، وإحلال وتجديد 1083 فصلًا.

بينما بالنسبة للتعليم العالي، فتعكس المستهدفات توسعات ورش ومعامل لعدد 9 جامعات تكنولوجية، واستكمال الاختبارات الإلكترونية بالجامعات المصرية، واستكمال دراسات وأبحاث الجينوم المرجعي للمصريين، واستكمال مشروعات المباني التعليمية والمدن الجامعية والدفاع المدني بعدد 27 جامعة حكومية.

ارتقاء المنظومة التعليمية

وفي إطار الهدف المُتمثل في الارتقاء بالمنظومة التعليمية أيضًا، أوضحت الدكتورة هالة السعيد أن محددات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2025/2024 تتضمن زيادة تنافسية التعليم العالي، من خلال وضع حزمة من حوافز الاستثمار المشجعة للقطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بمشروعات تأهيل الجامعات الحكومية المصرية للحصول على الجودة وزيادة التنافسية الدولية، واستكمال التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية لتغطية عدد أكبر من المحافظات بالشراكة مع القطاع الخاص، واستهداف زيادة عدد الطلاب الوافدين، لزيادة صادرات خدمات التعليم. وأكدت الوزيرة أن الخطة تستهدف أيضًا ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل، لا سيّما من خلال التوسع في انشاء الجامعات التكنولوجية.

في سياقٍ منفصل، أوضحت الدكتورة هالة السعيد أن المحور الخاص بإثراء الحياة الثقافية والرياضية كأحد أهم الأهداف والمبادرات التنموية، مُوضحةً أن خطة العام المقبل 2024-2025 تتضمن: تطوير البنية التحتية والمنشآت الرياضية، والتوسع في توفير المنشآت الرياضية، والتوسع في توفير المنشآت الشبابية.

مستهدفات ضمان الأمن المائي والغذائي

واستعرضت وزيرة التخطيط مستهدفات ضمان الأمن المائي والغذائي ضمن أهم الأهداف التنموية بالخطة، مؤكدةً أن أهم المستهدفات في ذلك المجال تشمل: تعزيز دور الاستثمار العام في ضمان الأمن المائي والغذائي، وتأمين التغذية الكهربائية لمشروعات الاستصلاح الزراعي في مناطق «الدلتا الجديدة - جنوب الوادي بتوشكى - سيناء - مزارع بني سويف والمنيا»، والتوسع في محطات تحلية مياه البحر بطاقة 434 ألف م3/ يوم، وإضافة مساحات زراعية جديدة، وتحسين وزيادة كفاءة الإنتاج الزراعي والحيواني والاستزراع السمكي، وميكنة منظومة الحيازة الزراعية .

وحول إتاحة السكن اللائق وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، لفتت الوزيرة إلى أن هناك عدد 471 محطة مياه شرب مستهدف إنشائها وتطويرها، و248 محطة معالجة لصرف الصحي مستهدف إنشائها وتطويرها أيضًا. كما أنه مُستهدف التوسع في إتاحة الوحدات السكنية لتصل 337.2 ألف وحدة سكنية.

ونوهت الوزيرة في عرضها إلى هدف توفير نظم نقل آمنة ومستدامة، حيث أوضحت أن محددات خطة 2025/2024 في هذا الصدد تتضمن: توجيه الاستثمارات لخفض حوادث الطرق في المحافظات ذات الأولوية، وتحفيز التوطين السكاني وتحسين مؤشرات الاتصالية في عدد من المحافظات، وإعطاء أولوية لمحافظات الصعيد. وأكدت «السعيد» أن هناك انخفاضًا بمعدل ٣٣٪ في معدل الإصابات بحوادث الطرق بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

كما أشارت وزيرة التخطيط إلى أن أهم مستهدفات قطاع النقل بالخطة تشمل الانتهاء من: شبكة الطرق القومية والاستراتيجية بعدد 5 مشروعات، والطرق الواصلة بين المحافظات بعدد 17 مشروعًا، وإنشاء محاور النيل بعدد 3 مشروعات، وكباري السيارات العلوية بعدد 4 مشروعات، واستكمال شبكة الطرق القومية والاستراتيجية بعدد 4 مشروعات، والطرق الواصلة بين المحافظات بعدد 9 مشروعات، ومحاور النيل بعدد 8 مشروعات، وكباري السيارات العلوية بعدد 3 مشروعات، والبدء في تنفيذ الطرق الواصلة بين المحافظات بعدد 10 مشروعات.

تعزيز الاقتصاد الرقمي

وحول تعزيز الاقتصاد الرقمي والمعرفي، أكدت الوزيرة، في عرضها، توجُّه الخطة نحو التحول الرقمي في سبيل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك من خلال ميكنة المستشفيات الجامعية وعدد كبير من المبادرات والخدمات الحكومية تتعلق بالتعليم والثقافة والصحة والقضاء والضرائب وغيرها، وإنشاء قاعدة بيانات للمجلس القومي لذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بمحور تعزيز التنمية المكانية والمحلية، أشارت الوزيرة إلى أن خطة العام المالي المقبل تستهدف تمكين الإدارة المحلية وتعزيز التوجه نحو اللامركزية، عبر تفعيل برامج التنمية المحلية المُطورة، مضيفة أن أهم المستهدفات على المستوى المحلي تشمل: رصف عدد 1356 طريقًا داخليًا، وانارة 670 شارعًا، وإنشاء ورفع كفاءة عدد 25 موقفًا، وإنشاء 52 سوقًا ومعرضًا، واستكمال 18 مجزرًا، وتنفيذ البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة، ومبادرة 100 مليون شجرة.

تنمية سيناء

وسلطت الوزيرة خلال عرضها على الاستثمارات الموجهة لتنمية سيناء بخطة العام المالي 2024-2025، والتي تشمل إقامة 5 تجمعات تنموية بشمال سيناء (مرحلة أولى) بكل من :(الحسنات «المطلة – أبو شنار» – الوفاق – الظهير والمقاطعة – نجع شبانة والمهدية)، وتوفير مصدر ري لزمام 14.5 ألف فدان بالمجتمعات الجديدة بسيناء، وإنشاء شبكة الري العامة لزمام 10.9 ألف فدان بمنطقة بئر العبد، وتطوير ورفع كفاءة طريق النفق / طابا، ورفع كفاءة طريق نويبع / النقب «وادي وتير»، وإقامة 13 تجمعًا زراعيًا بشمال سيناء، و15 تجمعًا زراعيًا بجنوب سيناء.

خفض معدلات الفقر

وفي غضون ذلك، عرضت الوزيرة الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى من مشروع «حياة كريمة»، مشيرة إلى أن «المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء» قامت بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإعداد دراسة عن «تقييم أثر مبادرة حياة كريمة على التنمية الريفية والاقتصاد القومي».

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن المرحلة الأولى من مشروع حياة كريمة أسهمت في خفض معدلات الفقر خاصة في محافظات الصعيد.

150 مليار جنيه للمرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة

وأشارت الدكتورة هالة السعيد إلى أن المُخصصات المالية للعام الأول من المرحلة الثانية لمبادرة حياة كريمة تبلغ 150 مليار جنيه، موزعة على الأنشطة المختلفة التي تتضمنها المبادرة مثل مشروعات: مياه الشرب والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والغاز، وإقامة مراكز الشباب، والكهرباء، والطرق الداخلية، ومد الألياف الضوئية، وتأهيل الترع وكباري الري، وإقامة الطرق الرئيسية، والمجمعات الحكومية.

التحسين البيئي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر

وفيما يتعلق بمحور التحسين البيئي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، أشارت الوزيرة إلى أن خطة العام المالي المقبل، تتضمن مواصلة الجهود المبذولة لتخضير الخطة الاستثمارية وصولاً إلى نسبة 50% استثمارات عامة خضراء، والتركيز على زيادة مساهمة مشروعات التكيف مع التغيرات المناخية من 22% إلى 35 %.

وفي هذا السياق، استعرضت الوزيرة أهم مشروعات التكيف والتخفيف ضمن خطة العام المالي المقبل، مثل مشروعات: القطار الكهربائي السريع، ومترو الأنفاق، ومشروع خطي مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة 6 أكتوبر، ومحطات الطاقة الجديدة والمتجددة، وترفيق المناطق الصناعية، وإحلال وتجديد نظم الأمن الصناعي وحماية البيئة، ومنظومة المخلفات الصلبة، والتخلص من النفايات الطبية الخطرة، وحماية الطبيعة وإدارة المحميات، وتشجير الطرق الرئيسية.

كما أشارت الوزيرة إلى الدور الذي تضطلع به خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي المقبل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان الحق في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والثقافة والسكن اللائق وتوفير فرص العمل وتوفير مياه شرب آمنة فضلًا عن ضمان حقوق المرأة والطفل والشباب.

مبادرات مجتمعية من مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق الأمن الغذائي طوال شهر رمضان المُبارك

كتبت : دينا مقلد

تسعي مؤسسات القطاع الخاص في شهر رمضان من كل عام إلى تعزيز دورها المجتمعي ، ودعم الأسر المُستحقة والأكثر احتياجًا بمختلف محافظات الجمهورية، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني ، وتحت اشراف وزارة التضامن الاجتماعي. وتَرصد مجلة « استدامة » أبرز المبادرات المجتمعية التي تم الإعلان عنها خلال شهر رمضان الجاري لسد احتياجات الأسر الأولي بالرعاية في ربوع مصر والقري الفقيرة ، وذلك من خلال توفير المواد الغذائية طوال الشهر المُبارك. تعاون ثلاثي يُجسد روح التضامن والتكافل بمحافظتي الإسكندرية والشرقية

حرصت شركة أمان القابضة بالتعاون مع شركتي ريفي وتمويلي على تنظيم مبادرة انسانية بجهود ذاتية من موظفي الثلاث شركات لدعم الأسر الأكثر احتياجًا من خلال توزيع شنط رمضان بمحافظتي الإسكندرية والشرقية. وكان هذا التحالف بين الشركات المتنافسة في مجال المسؤولية الاجتماعية قد بدأ نشاطه الخيري في شهر رمضان من العام الماضي، حيث تعاونت شركتا تمويلي وريفي في توزيع شنط رمضان على الأسر الأشد احتياجًا، ومع انضمام شركة أمان إلى التحالف هذا العام، تتطلع أمان القابضة وريفي وتمويلي إلى أن تكون هذه الخطوة الأولى في سلسلة من المبادرات الإنسانية المشتركة، حيث من المتوقع أن تشجع هذه الخطوة مشاركة المزيد من الشركات في السنوات القادمة.

وتأتي هذه المبادرة المشتركة لتؤكد على الدور المحوري الذي تلعبه شركات التمويل الأصغر في المجتمع، ليس فقط من خلال تقديم الخدمات المالية التي تساعد الأفراد والمشاريع الصغيرة على النمو والازدهار، ولكن أيضًا من خلال دعم المجتمعات المحلية التي تخدمها.

وتُعد هذه الخطوة الرائدة من قِبل هذه المؤسسات الثلاثة تجسيدًا لمفهوم المسؤولية المجتمعية بشكل ملموس، وتشجع على تعزيز التعاون والتكاتف بين مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

«زانوسي»تشارك في مبادرة « المنفذ كل يوم حكاية » لإعداد 50 ألف كرتونة مواد غذائية

وحولشاركت شركة زانوسي، التابعة لشركة الكترولكس جروب ، في مبادرة « المنفذ كل يوم حكاية » ، تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي، وذلك لدعم الفئات الأكثر احتياجًا في مختلف ربوع مصر، و تستهدف المبادرة في نسختها الحالية إعداد 50 ألف كرتونة مواد غذائية، يتم توزيعها في 20 محافظة، فضلاً عن تجهيز 50 مطبخًا متكاملًا.

ومن المُقرر أن يتم توزيع الكراتين على الأسر في مختلف المحافظات من خلال جمعيتي « عُمار الأرض » ، و« بداية» . وتأتي مشاركة « زانوسي » في مبادرة المنفذ حرصًا على المساهمة في تخفيف الأعباء على الأسر المصرية خلال شهر رمضان المبارك، كجزء من استراتيجيتها التي تهدف إلى النهوض بالمجتمعات التي تعمل بها.

وتلتزم زانوسي تجاه المساهمة في تنمية ودعم المجتمع، حيث تحرص دائمًا على وضع أفضل الاستراتيجيات التي تهدف إلى إطلاق وتنظيم العديد من الفعاليات، فضلاً عن المشاركة في المبادرات التي تهدف إلى تقديم الدعم اللازم للمجتمع المصري في مجال الغذاء.

« أيزون إكسبيرينس » تتعاون مع بنك الطعام المصري لتوفير المواد الغذائية للمُستحقين

قامت شركة أيزون إكسبيرينس، بالتعاون مع بنك الطعام المصري لتحقيق الأمن الغذائي للأسر الأولي بالرعاية من خلال توفير المواد الغذائية طوال شهر رمضان المُبارك.

وشارك مجموعة من موظفي الشركة في تجهيز عدد من كراتين المواد الغذائية، والتي يتم توزيعها في جميع المحافظات، ويأتي ذلك في إطار ايمان الشركة بأهمية استغلال طاقات الشباب في خدمة المجتمع ومساعدة المحتاجين. وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود توسع الشركة في مجالات المسؤولية المجتمعية، والنشاط الخيري لإطعام المستحقين خلال الشهر الفضيل، بالإضافة إلى حرصها الدائم على المشاركة في الأعمال الخيرية وتشجيع موظفيها لتقديم العون لأبناء الوطن، بما يحقق خدمة المجتمع ويساهم في تحسين مستوى المعيشة.

وتسعى أيزون إكسبيرينس إلى تعزيز تميزها في إدارة تجارب العملاء، إلى جانب المساهمة في خدمة المجتمع وتعظيم الاستفادة من برامج المسئولية المجتمعية، باعتبارها على رأس اولويات الشركة، بما ينتج عنه إحداث تأثير ملموس في حياة الأفراد.

تحت شعار « أصلنا واحد وطبعنا غالب ».. « اورنج مصر » تُطلق حملة خيرية مكثفة لتوفير الدعم المُستدام

أطلقت اورنج مصر حملة خيرية مكثفة خلال شهر رمضان الحالي تتضمن مبادرات متنوعة لضمان الدعم المستدام وطويل الأجل لآلاف الأسر الأكثر احتياجًا في المجتمع المصري، عبر توسيع توزيع كراتين الأغذية على القرى الفقيرة في جميع أنحاء مصر، وذلك ضمن أنشطتها الرمضانية التي اختارت لها هذا العام شعار «أصلنا واحد وطبعنا غالب»، فضلا عن إهداء الأكشاك التجارية المجهزة لضمان فرص عمل لتوفير حياة كريمة لهم.

وكثفت اورنج مبادرتها لتوزيع كراتين الأغذية وتوسيع دعمها للأسر الأكثر احتياجًا في جميع أنحاء مصر، بالتعاون مع منظمات خيرية غير حكومية كبرى مثل « مصر الخير » و « جمعية الأورمان » و « بنك الطعام المصري » و « مؤسسة الجود الخيرية » .

وتتضمن الحملة توزيع كراتين الأغذية على 30 قرية تغطي معظم المحافظات المصرية ، وذلك على مدار 30 يومًا، مع زيادة محتويات الكراتين من الأطعمة

لتصبح الكرتونة الواحدة كافية لتوفير احتياجات العائلة بالكامل لمدة شهر.

وضمن مبادرة اورنج لدمج الموظفين وحثهم علي المشاركة في أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركة، قام عدد كبير من موظفي اورنج المتطوعون بالمساعدة في تعبئة صناديق الطعام داخل مبنى اورنج في القرية الذكية بالتعاون مع مؤسسة الجود الخيرية، كما قاموا بزيارة مقر بنك الطعام المصري للمساهمة في استكمال تعبئة الصناديق.

كما دشنت الشركة مبادرتها الثانية بالتعاون مع جمعية الأورمان، بحيث تتولى اورنج مصر استئناف تجهيز أكشاك تجارية بكل المستلزمات الضرورية لبدء النشاط من التجهيزات الداخلية مثل الأرفف والثلاجات وحتى البضائع من السلع الأساسية الرائجة، وإهدائها للأسر الأكثر احتياجًا في مختلف محافظات مصر بحيث تمثل مصدر دخل مستدام لهم وتمنحهم حياة أفضل وأمل في المستقبل.

وستستمر مبادرة إهداء الأكشاك طوال شهر رمضان المبارك، حيث يتاح للراغبين في الاستفادة من المبادرة ، والذين تنطبق عليهم الشروط والمعايير المحددة بالتعاون مع جمعية الأورمان، فرصة التسجيل من خلال روابط مخصصة على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة باورنج.

وفي إطار مبادرة ثالثة مبتكرة تستهدف تشجيع الجمهور على المشاركة في العمل الخيري، أعلنت اورنج عن مضاعفه أي تبرعات تُقدم من خلال محفظتها الإلكترونية «اورنج كاش» خلال شهر رمضان الكريم، على أن يتم توجيه هذه التبرعات لدعم الفئات الأكثر احتياجًا بالتعاون مع مؤسسات خيرية موثوقة مثل « حياة كريمة » و « مصر الخير» و « جمعية الأورمان » و « بنك الطعام المصري » و مستشفيات مثل « بهية » و « الناس » ومستشفى سرطان الأطفال 57357 و «مستشفى الدكتور مجدي يعقوب لجراحات قلب الأطفال.

« إل جي مصر» توزع 1050 كرتونة غذاء بالشراكة مع مصر الخير

قامت إل جي مصر بتوزيع 1050 كرتونة غذاء ، بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير من خلال المشاركة فى حملة « إفطار صائم » بهدف توفير الطعام والشراب لألاف المُستحقين وتلبية احتياجتهم الأساسية خلال شهر رمضان الكريم.

ويأتى التعاون فى إطار تجديد مذكرة التفاهم بين شركة إل جي و مؤسسة مصر الخير فى بدايات عام 2024 و بعد النجاح الملموس الذى حققته الشراكة بين الطرفين خلال العام الماضى.

وبموجب التفاهم تلتزم إل جي مصر بتوفير الدعم المُستدام للمؤسسة على كافة الأصعدة من خلال تقديم التبرعات العينية وبالتالى زيادة عدد المستفدين من المبادارات المجتمعية التابعة لمؤسسة مصر الخير و الممتدة لكافة أنحاء جمهورية مصر العربية.

وتستهدف شركة « إل جي » تقديم الدعم المجتمعى للمحتاجين و العمل على تحقيق تغيير إيجابى و ملموس فى حياة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع المصرى. ويهدف مساهمتها فى حملة إفطار صائم بالشراكة مع مؤسسة مصر الخير لرفع العبء و توفير احتياجات الغذاء الأساسية لغير القادرين خلال شهر رمضان، و خلق حياة كريمة للأسر المُستحقة.

وتعمل الشراكة طويلة الأمد بين شركة إل جى و مؤسسة مصر الخير على رفع جودة حياة المواطن المصرى ، و خلق مستقبل أفضل للمجتمع ككل، فتشمل أجندة التعاون بين الطرفين لعام 2024 العديد من مبادارت المسئولية المجتمعية فى مُختلف المجالات، منها حملة إفطار صائم، رفع كفاءة الخدمات المقدمة فى دور الأيتام و مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف توفير حياة كريمة للفئات الأولى بالرعايه، دعم مراكز الشباب وتقديم إمكانيات متطورة لتمكين فئة الشباب من اكتشاف مواهبهم و تطويرها، بالإضافة إلى تقديم الدعم لمؤسسة مصر الخير في مبادارات تيسير زواج لذوي الهمم من خلال توفير الأجهزة المنزلية المتطورة والأساسية لدي كل أسرة.

تزامنًا مع اليوم العالمي للمياه.. كيف حققت الدولة المصرية استدامة الموارد المائية

كتبت : دينا مقلد

تتزايد التحديات المائية في كوكبنا كل يوم، ومن بين هذه التحديات التغيرات المناخية والزيادة السكانية، ويسعي العالم الآن إلى مزيد من التكاتف والعمل من أجل إدارة الموارد المائية بشكل صحيح، وتحقيق استدامتها.

ومن أبرز التحديات أيضًا، أن هناك ما يصل إلى 2.2 مليار شخص يعاني من نقص خدمات مياه الشرب، ومن المتُوقع أنه بحلول عام 2050، أن يرتفع عدد الأشخاص إلى 5.7 مليار شخص، فضلًا عن معاناة 263 مليون شخص يسيرون حوالي 30 دقيقة بحثًا عن المياه الصالحة للشرب.

وجاء اليوم العالمي للمياه في هذا العام المو افق 22 مارس تحت شعار" المياه من أجل السلام "، وذلك تعزيزًا للمساعٍ الدؤوبة التي تقوم بها الحكومات حول العالم لإستمرارية الحياة وحماية الأفراد وتحقيق الازدهار، خاصةً في ظل التحديات الكثيرة التي تُهدد استقراروأمن الشعوب و اقتصاد الدول.

وأولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا للحفاظ على موارد المياه وتحسينها والتكيف مع التحديات، وذلك من خلال مشروعات عملاقة مثل مشروعات حماية الشواطىء لحماية المنشآت والأرواح، ومشروعات الحماية من أخطار السيول، بالإضافة إلى مشروعات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي؛ مثل محطة الحمام بطاقة ٧.٥٠ مليون م٣/ يوم ، بنسبة تنفيذ تصل إلى ٥٥%، ويتكون المشروع من ١٢ محطة رفع ومسارناقل بطول ١٧٤ كم عبارة عن مسار مكشوف وخطوط مواسير، ومحطة بحر البقر بطاقة ٥.٦٠ مليون م٣/ يوم بنسبة تنفيذ تصل إلى ٣٤% ، ومحطة المحسمة بطاقة ١.٠٠ مليون م٣/ يوم لضمان توفير الأمن الغذائي و مواجهة التصحر.

كما تم الإنتهاء من إنشاء محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر والمسجلة في موسوعة "جينيس" بإعتبارها المحطة الأكبر لمعالجة المياه على مستوى العالم بتصرف ٥.٦٠ مليون م٣/ يوم ، وهى تضم عدد (٤) وحدات بتصرف ١.٤٠ مليون م٣/ يوم/ وحدة.

وتهدف هذه المشروعات إلى استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الزراعية اعتمادًا على مياه الصرف الزراعي المعالجة كمثال للإدارة الرشيدة للمياه في مصر وإعادة تدوير المياه عدة مرات، كما أن هذه المشروعات تعد نموذجًا لمشروعات التنمية الشاملة التي توفر الآلاف من فرص العمل للمهندسين والفنيين والعمال.

ونفذت مصر أيضًا أعمال تطوير لمنظومة المراقبة والتشغيل بالسد العالي بأحدث التقنيات وبخبرات مصرية وباستثمارات تتجاوز ١.٥٠ مليار جنيه خلال الأعوام العشرة الماضية، وتنفيذ أعمال لتطوير وإحلال وتجديد البنية التحتية لمنشآت الري الكبرى؛ من أبرزها إنشاء قناطر أسيوط الجديدة بتكلفة ٦.٥٠ مليار جنيه، وإنشاء مجموعة قناطر ديروط الجاري تنفيذها حالياً بتكلفة ١.٢٠ مليار جنيه، وتم حصر كل المنشآت المائية بالجمهورية بإجمالي ٤٧ ألف منشأ وتصنيفها طبقًا لحالتها والعمل على وضع كود لكل منشأ، وبدأت وزارة الموارد المائية والري في تنفيذ أعمال تأهيل للمنشآت المائية ذات الأولوية، والبدء في تنفيذ تجربة لتنفيذ منشأ نهاية لإحدى الترع بمحافظة الجيزة كتجربة يمكن تعميمها لاحقًا .

وكما تواصل وزارة الموارد المائية والري مجهوداتها في مجال تأهيل محطات الرفع بمختلف المحافظات ، وتدعيم مراكز الطوارئ بمعدات ومهمات للتدخل السريع وقت الأزمات والسيول والأمطار، وتأهيل وتوفير المهمات الكهروميكانيكية لرفع كفاءة المحطات، وتوفير قطع غيار محلية من المصانع الوطنية لإنهاء العمرات بالمحطات، وتنفيذ ٤ محطات بتمويل من صندوق تحيا مصر لمجابهة أزمة السيول والأمطار بغرب الدلتا .

وتم دعم تشكيل روابط مستخدمي المياه على مستوى المساقي، كما تم مؤخرًا الانتهاء من تنظيم انتخابات لاختيار أمناء روابط مستخدمي المياه بالمراكز، وأمناء عموم المحافظات، ورئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد روابط مستخدمي المياه على مستوى الجمهورية، والتى أجريت طبقًا لقانون الموارد المائية والري رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١.

كما تم تصميم وتنفيذ شبكات ري بالتنقيط متصلة بنقطة رفع واحدة تعمل بالطاقة الشمسية ، وتقديم تسهيلات للفلاحين للاقتراض لتمويل التحول لأنظمة الري الحديث بأراضيهم على ١٠ سنوات دون فوائد ، مع الحرص على تشجيع المزارعين من خلال إدارات التوجيه المائى بالمحافظات للتحول للري الحديث بمزارع قصب السكر والبساتين، والتشديد على استخدام نظم الري الحديث بالأراضي الرملية مع تحرير محاضر مخالفة حال استخدام الري بالغمر في هذه الأراضي .

وبما يتعلق بمشروع « تطوير منظومة الري والصرف بواحة سيوة »، بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وكلية الهندسة بجامعة القاهرة وأهالي واحة سيوة لوضع حلول جذرية لمشكلات قائمة منذ ٣٠ عامًا وبتكلفة تصل إلى بتكلفة ٣ مليارات جنيه، حيث قامت وزارة الموارد المائية والري بحفر آبار عميقة لإنتاج المياه العذبة من خزان الحجر الرملي النوبي للخلط مع مياه الآبار السطحية وإغلاق العديد من الآبار الجوفية ، والتي كانت تسحب المياه من الخزان الجوفي السطحي بشكل جائر، وتنفيذ أعمال لتقوية وتعلية وتدعيم عدد من الجسور بركة سيوة بإجمالي أطوال ١٤ كيلومترًا، وحفر قناة مفتوحة بطول ٣٣.٧٠ كيلومتر لنقل مياه الصرف الزراعي إلى شرقي الواحة عن طريق محطة رفع أنطفير، والتي ضخت مياه الصرف الزراعى من خلال قناة بطول ٥.٧٠ كيلومتر تصل إلى القناة المفتوحة .

وشاركت الوزارة أيضًا في إطار المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، في تأهيل ٣٢٢٠ كيلومترًا من الترع بمراكز المبادرة، وتدبير أراضي منافع الري لتنفيذ مشروعات خدمية بمراكز المبادرة بإجمالى ١٤٧ قطعة أرض بمساحة ١٠٠٤ أفدنة لإقامة ١٨٨ مشروعًا خدميًّا عليها .

وفي مجال مواجهة التغيرات المناخية ومشروعات حصاد مياه الأمطار؛ تم تنفيذ ٢٦٨ عملاً صناعيًا بمحافظات الصعيد بتكلفة ١.٦٨ مليار جنيه ، وجارٍ تنفيذ ٧٠ عملًا صناعيًا بتكلفة ١.٣٣ مليار جنيه ، ومستهدف ٦٩ عملًا صناعيًا بتكلفة ٤.٦١ مليار جنيه، وتم تنفيذ ١٣٥٩ عملًا صناعيًا بمحافظات شمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح بقيمة ٥ مليارات جنيه، وجارٍ تنفيذ ٢٠ عملاً صناعيًا بقيمة ٤٨٠ مليون جنيه، ومستهدف ٢٠ عملاً صناعياً بتكلفة ٥.٦٠ مليار جنيه، وتجري مراجعة أعمال الحماية لزيادة سعتها الاستيعابية في ظل التغيرات المناخية، وما ينتج عنها من تطرف هيدرولوجي .

وبما يخص مشورعات حماية الشواطئ المصرية؛ تم تنفيذ أعمال حماية بأطوال تصل إلى ١٢٠ كيلومترًا وبتكلفة تصل إلى ٣.٦٠ مليار جنيه، والتي أسهمت في حماية المناطق الساحلية وما بها من منشآت واستثمارات تصل قيمتها إلى نحو ٧٥ مليار جنيه، واكتساب مساحات من الأراضي تصل إلى ١.٨٠ مليون

متر مربع، وتم تنفيذ مشروع رائد لحماية الشواطئ بمواد صديقة للبيئة في خمس محافظات ساحلية وبأطوال تصل إلى ٦٩ كيلومترًا .

كما بذلت وزارة الموراد المائية والري جهدًا كبيرًا في مشروع تنمية شمال سيناء، والمسارين الناقلين للمياه المنتجة من محطة بحر البقر للمعالجة إلى مناطق الاستصلاح الزراعي، المقرر تنفيذها بشمال ووسط سيناء، وموقف التجمعات التنموية في محافظتي شمال وجنوب سيناء. وكشفت الوزارة في بيان سابق لها، أن الدولة المصرية أنشأت 17 تجمعًا تنمويًا وسكنيًا بشمال وجنوب سيناء تشتمل على مكونات آبار جوفية وأراضي زراعية ومنازل سكنية ومنشآت إدارية وخدمية لخدمة الأهالي في سيناء.

وكما أنه جارٍ العمل على تنفيذ 24 مأخذًا على ترعة الشيخ جابر لرى مساحة 125 ألف فدان وتم نهو الأعمال 17 مأخذًا، وجار متابعة أعمال التشغيل التجريبي لتلك المآخذ، كما تم نهو أعمال التغذية الكهربائية لـ21 محطة مأخذ، والانتهاء من أعمال التغذية الكهربائية لزمامات 17 مأخذًا وجاري استكمال أعمال التغذية الكهربائية لزمامات 7 مآخذ أخرى.

أشارت الوزارة للإنجاز الكبير الذى تحقق من خلال تنفيذ محطة بحر البقر والتي تعد المحطة الأكبر على مستوى العالم لمعالجة مياه الصرف الزراعى بطاقة تصل إلى 5.60 مليون متر مكعب يوميًا، مشيرة إلى ما تمثله هذه المحطة والمسارات الناقلة للمياه المنتجة منها لمناطق الاستصلاح بشمال ووسط سيناء من خطوة كبرى في مجال دعم التنمية فى سيناء،

وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الأمن الغذائي في مصر من خلال استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الزراعية. ويجرى الآن العمل بالمسارين رقم 1 و2 بنسبة تنفيذ تصل إلى حوالى 61% لري زمام 210 آلاف فدادين. وعلى هامش الاحتفالية التي نظمتها وزارة الموارد المائية والري هذا العام احتفالًا باليوم العالمي للمياه، قامت الوزارة بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة لنشر التوعية المائية من خلال تعزيز مشاركة وزارة الشباب والرياضة في الجهود التي تقوم بها وزارة الموارد المائية والري لتوعية فئات متنوعة من المواطنين وخاصة الشباب داخل مراكز الشباب بأهمية ترشيد المياه والحفاظ عليها من خلال الندوات التي تُعقد لهذا الغرض ،

ودعم التعاون بين الوزارتين في هذا الشأن من خلال إعداد مطبوعات ومنشورات إرشادية بغرض توعية الشباب بضرورة حماية نهر النيل والمحافظة عليه من التلوث والتعدي ، مع إدراج مفاهيم التنمية المستدامة فى المحتوى العلمي لموضوعات الندوات والتركيز على محاور المياه والبيئة- دور المرأة والشباب- التغيرات المناخية.

ويذكر أنه قد سبق بالفعل تنفيذ عدد ٣٢ ندوة في محافظات بورسعيد والسويس و دمياط والشرقية والإسكندرية وأسوان استفاد منها ما يقرب من ١٦٥٠ شابًا وفتاة من أبناء مراكز الشباب، وسوف يتم استكمال التنفيذ في باقي المحافظات من خلال مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الوزارتَين .

كما وقعت وزارة الموارد المائية والري أيضًا بروتوكولي تعاون مع البنك الأهلى المتحد - مصر، وبنك قطر الوطني الأهلي QNB، بهدف توعية المواطنين بأهمية ترشيد المياه، والحفاظ عليها من خلال الندوات التي يشاركون فيها، وإدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المحتوى العلمي لموضوعات الندوات، والتعاون في إضافة رسائل توعية عبر البريد الإلكتروني للموظفين والعملاء.

Green Economy Forum

6th 1 July Egypt Strategies For Transition To Green Economy

Egypt - Cairo 2024

“IT IS TIME FOR **MARKET PENETRATION AND GREEN MOVEMENT**”